

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9614

الثلاثاء، 23 نيسان/أبريل 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد فيرن	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا/السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيدة سامعي
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفل
	سيراليون	السيدة كريم
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيدة برودهرست إستيفال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع عن طريق التجريد من السلاح وتحديد الأسلحة على نحو يراعي المنظور الجنساني

تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2024/292)

رسالة مؤرخة 16 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لمالطة لدى

الأمم المتحدة (S/2024/311)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-11103 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

مجموعة عمل نساء دارفور؛ والسيدة داناي غورييرا، سفيرة النوايا الحسنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والكاتبة المسرحية والممثلة الحائزة على جوائز.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو أيضا التالي أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والسيدة لايتيسيا كورتوا، المراقبة الدائمة ورئيسة وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أيضا أن يدعو المجلس سيادة المطران غابرييل كاتشيا، المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في ذلك الصدد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/292، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والوثيقة S/2024/311، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 16 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة، تحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر. أعطي الكلمة الآن للسيدة باتن.

السيدة باتن (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري لحكومة مالطة على قيادتها الاستراتيجية في عقد هذه المناقشة المفتوحة.

وأرحب ترحيبا حارا بمشاركة السيدة نعمات أحمداي، مؤسسة منظمة نساء دارفور للعمل الجاد، وأشيد بنشاطها الراسخ والتزامها بقضية السلام. وإذ نحتفل بالمعلم الكئيب المتمثل في مرور عام على اندلاع الأعمال القتالية في السودان، ساعدت مناصرتها التي لا تكل على مواصلة تسليط الضوء على الأنماط المروعة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع الذي تقام بسبب انتشار الأسلحة.

منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع عن طريق التجريد من السلاح وتحديد الأسلحة على نحو يراعي المنظور الجنساني
تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع
(S/2024/292)

رسالة مؤرخة 16 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة (S/2024/311)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إثيوبيا، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بولندا، تايلند، تشيكيا، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، سري لانكا، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاوس، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ميانمار، النمسا، نيبال، الهند، هنغاريا، مملكة هولندا، واليمن.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة براميل باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ السيدة نعمات أحمداي، مؤسسة ورئيسة

للقلق. ويسجل التقرير 3 688 حالة عنف جنسي مرتبط بالنزاع تحققت منها الأمم المتحدة ارتكبت خلال عام 2023، عاكسا زيادة كبيرة بنسبة 50 في المائة، مقارنة بالعام الذي سبقه. ويثير هذا الارتفاع في الحالات المسجلة قلقا بالغاً في سياق عالمي تظل فيه إمكانية وصول المساعدات الإنسانية مضيقاً عليها ومقيدة.

وفي عام 2023، شكلت النساء والفتيات 95 في المائة من الحالات المؤكدة، مع تسجيل 5 في المائة ضد الرجال والفتيان. وفي 32 في المائة من هذه الحالات، كان الضحايا من الأطفال، وكانت الغالبية العظمى - 98 في المائة - من الفتيات. وتبين أن 21 حالة استهدفت المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الجنس وحاملي صفات الجنسين على أساس ميولهم الجنسية الفعلية أو المتصورة أو هويتهم الجنسانية.

وعلى الرغم من أن التقرير ينقل خطورة ووحشية الحوادث التي تحققت الأمم المتحدة من مصادرها وصحتها، فإنه لا يدعي بأي حال من الأحوال أنه يعكس النطاق العالمي لتلك الجريمة غير المبلغ عنها على نحو مزمّن والمخفية تاريخياً أو مدى انتشارها. إننا نعلم أنه مقابل كل ناجية تتقدم ببلاغ، يتم إسكات كثيرات غيرها بالضغوط الاجتماعية والوصم وانعدام الأمن وندرة الخدمات ومحدودية آفاق العدالة.

وقد تم التحقق من ما يقرب من نصف الحالات التي تحققت منها الأمم المتحدة والمعروضة في التقرير - 43 في المائة - في الأماكن التي تم فيها نشر مستشارين في مجال حماية المرأة للقيام بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، التي أذن بها المجلس من خلال القرار 1960 (2010). ولأول مرة هذا العام، تم أيضاً نشر مستشارات لحماية المرأة في بيئة ليست بها بعثة، بما يتماشى مع القرار 2467 (2019)، أي في أوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، نُشِرت أول مستشارة لحماية المرأة على المستوى الإقليمي في عام 2023، لتعميق الانخراط مع الاتحاد الأفريقي ورصد الديناميات والأبعاد العابرة للحدود للمسألة في جميع أنحاء القرن الأفريقي.

ويتضمن تقرير هذا العام، لأول مرة، قسماً مخصصاً لإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وفي أعقاب الهجمات التي شنتها حماس

كما أرحب بمشاركة سفيرة النوايا الحسنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة داناي غوريلا، التي تقدم دعماً قوياً لهذه الخطوة.

إننا نجتمع اليوم للنظر في التقرير السنوي الخامس عشر للأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (S/2024/292) في وقت تتراجع فيه مكاسب المساواة بين الجنسين، حتى في الوقت الذي تُموّل فيه العسكرية بمستويات غير مسبقة؛ في وقت تستخدم فيه موارد العالم لتغذية نيران النزاعات، بينما تتضور النساء والأطفال جوعاً؛ في وقت ارتفع فيه الإنفاق العسكري إلى أكثر من 2.2 تريليون دولار، بينما خفضت ميزانيات المساعدات الإنسانية؛ في وقت تستمر فيه الأسلحة في التدفق إلى أيدي الجناة، بينما تظل الغالبية العظمى من الضحايا خالية الوفاض، من حيث التعويضات والإنصاف. نجتمع كذلك في وقت أصبح فيه السعي إلى تحقيق السلام والمساواة بين الجنسين مرة أخرى عملاً متطرفاً. إن المهمة الأساسية والوجودية التي نواجهها هي إسكات البنادق وتسليط الضوء على أصوات النساء بوصفهن دائرة حاسمة للسلام.

ومع ذلك، تتعرض النساء والفتيات في الوقت الراهن، في السودان وهايتي، لمعاملة وحشية وإرهاب بسبب العنف الجنسي الذي يرتكب تحت تهديد السلاح. وفي أفغانستان، يؤدي الاعتداء المنهجي على النساء وحقوقهن وطمس أثرهن إلى تدمير حياة الناس وسبل عيشهم. وبعد مرور عامين على الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، تواجه آلاف النساء والفتيات النازحات واللاجئات خطراً متزايداً من الوقوع فريسة للمتجرين بالبشر. وفي الشرق الأوسط، تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بإراقة الدماء المستمرة والنزوح والصدمات النفسية والإرهاب. إنهن من بين العديد من ضحايا هجمات حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر ويشكلن أكثر من نصف ضحايا القصف المتواصل لغزة، الذي حطم نظام الرعاية الصحية، تاركا الناجين من العنف الجنساني والنساء الحوامل وغيرهن في حاجة ماسة، من دون مكان يلجأن إليه.

ويقدم التقرير المعروض علينا اليوم لمحة عالمية عن حوادث وأنماط واتجاهات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في 21 حالة مثيرة

الاتجار بالبشر الناجم عن النزاعات لأغراض الاستغلال الجنسي يدر أرباحاً للجماعات المتطرفة المسلحة والعنفية. في هايتي، تواصل الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية توليد الإيرادات من خلال الاختطاف، مستخدمة التهديد بالعنف الجنسي لابتزاز فدية متزايدة باستمرار.

لا يزال العنف الجنسي جزءاً من ذخيرة القمع السياسي، ويستخدم لترهيب المعارضين ومعاقبهم، وكتكتيك لإسكات النساء المشاركات بنشاط في الحياة العامة والسياسية، لا سيما في ليبيا واليمن. ويسجل التقرير كذلك اتجاهاً ملحوظاً للتهديدات الرقمية في ميانمار، حيث استهدفت المضايقات عبر الإنترنت وخطاب الكراهية على وجه التحديد النساء المرتبطات بحركة المقاومة وشملت نشر صور جنسية صريحة والتحريض على العنف.

يسلط تقرير هذا العام الضوء على مستوى غير مسبوق من العنف المमित المستخدم لإسكات الناجيات في أعقاب الاعتداء الجنسي. في عام 2023، ظهرت تقارير عن ضحايا الاغتصاب اللواتي قُتلن لاحقاً على أيدي المعتدين عليهن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار، مما يدل على الحاجة إلى تعزيز قدرات الطب الشرعي والتحقيقات وعمليات المساءلة التي تضمن حماية الضحايا والشهود. ولم يسلم من ذلك مقدمو الخدمات في الخطوط الأمامية والمدافعات عن حقوق الإنسان. هددت جهات مسلحة العاملين في مجال الرعاية الصحية في السودان، ووردت أنباء عن أعمال انتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأماكن أخرى.

وفي مختلف الأزمنة والأمكنة، نرى أن توافر الأسلحة يسهل مباشرة تلك الهجمات. ووفقاً لبحث أجرته الأمم المتحدة، فإن ما بين 70 و 90 في المائة من حوادث العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع تتطوي على استخدام الأسلحة، لا سيما الأسلحة النارية.

وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يزال التهديد بالاغتصاب تحت تهديد السلاح واقعاً يومياً مروعاً يلقي بظلاله

وجماعات مسلحة أخرى ومدنيون مسلحون في 7 تشرين الأول/أكتوبر، زرت إسرائيل بدعوة من الحكومة. وأكدت أنا وفريقي أن هناك أسس معقولة للاعتقاد بأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع قد وقع في ثلاثة مواقع على الأقل وأن العنف الجنسي قد ارتكب ضد أفراد محتجزين كرهائن وقد يكون مستمرا.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية المحتلة، ووفقاً للمعلومات التي تحققت منها الأمم المتحدة، فإن عمليات اعتقال واحتجاز النساء والرجال الفلسطينيين من قبل قوات الأمن الإسرائيلية، في أعقاب هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، كثيراً ما كانت مصحوبة بسوء المعاملة، بما في ذلك أشكال من العنف الجنسي. وقد ظهرت مزاعم مماثلة من غزة. وتلك النتائج لا تبرر أو تضيف الشرعية على المزيد من الأعمال القتالية بأي حال من الأحوال، وما زلت أردد نداءات الأمين العام لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية لإنهاء المعاناة التي لا توصف للمدنيين الفلسطينيين والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

وفيما يتعلق بالاتجاهات العالمية، يوثق التقرير كيف حد العنف الجنسي من إمكانية وصول النساء إلى سبل العيش ووصول الفتيات إلى التعليم، وسط مستويات قياسية من النزوح الداخلي وعبر الحدود. وتواجه النساء والفتيات مستويات عالية من العنف الجنسي في أماكن النزوح، كعائدات ولاجئات ومهاجرات.

ففي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، دفع مناخ انعدام الأمن المادي والغذائي المترابط العديد من النساء والفتيات المشرذات إلى ممارسة البغاء بدافع اليأس الاقتصادي الخالص. وفي إثيوبيا، ظهرت تقارير عن الاستغلال الجنسي مقابل الغذاء، فضلاً عن استمرار الاستعباد الجنسي في تيغراي، بالقرب من مجتمعات وثكنات حاملة السلاح. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تتهم النساء اللاتي لديهن أطفال ولدوا نتيجة الاغتصاب في زمن الحرب في كثير من السياقات بالانتماء إلى العدو، ويستبعدن من الشبكات المجتمعية ويزج بهن في براثن الفقر.

على النقيض من ذلك، لا يزال العنف الجنسي المرتكب مع الإفلات من العقاب مربحاً في الاقتصاد السياسي للحرب. ولا يزال

ظهرت في القائمة لمدة خمس سنوات أو أكثر دون اتخاذ الإجراءات العلاجية أو التصحيحية اللازمة. ومن الأهمية بمكان كفالة الاتساق بين قائمة الأطراف المتورطة والتدابير التي تفرضها نظم جزاءات الأمم المتحدة. ويجب أن نستخدم تلك الأدوات لوقف تدفق الأسلحة إلى أيدي مرتكبي العنف الجنسي. ولا يمكن أن تكون هناك طريقة أكثر مباشرة وفعالية لنزع سلاح الاغتصاب، وفي نهاية المطاف، لمنع تلك الجرائم والقضاء عليها.

وفيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى العدالة، لا يزال عدد كبير جداً من مرتكبي العنف الجنسي في زمن الحرب يسرحون ويمرحون بحرية، بينما تسير النساء والفتيات في خوف. وإذا تركت تلك الجرائم دون رادع، فإنها انتكاسة لكل من قضية المساواة بين الجنسين وقضية السلام. مع ذلك، فإن الزخم الأخير فيما يتعلق بعمليات العدالة الانتقالية يقدم بعضاً من بصيص الأمل. على سبيل المثال: تمديد إجراءات المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى عام 2028، وقرار دائرة الاستئناف بتأييد حكم بالإدانة صدر عام 2022 بتهمة ارتكاب زعيم جماعة مسلحة للعنف الجنسي على أساس مسؤولية القادة؛ وفتح محكمة السلام الخاصة للقضية الكّلية رقم 11 في كولومبيا في أيلول/سبتمبر 2023 للتحقيق في العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك عندما يُرتكب على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية؛ وقرار حكومة العراق، في حزيران/يونيه 2023، بالإفراج عن 12 مليون دولار لتنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات الذي تم بموجبه الموافقة على حوالي 1 600 طلب تعويض لصالح النساء الأيزيديات والتركمانيات والشبك والمسيحيات اللواتي احتجزهن تنظيم داعش كأسرى.

وفي كل حالة من هذه الحالات، قام فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع التابع لمكتبي بمساعدة السلطات القضائية الوطنية وقدم الدعم التقني في سياقات أخرى ذات صلة، بما في ذلك أوكرانيا وغيينيا وليبيا.

إن هناك حاجة إلى تمويل عاجل للصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للعنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي يدعم عمل كل من فريق

على حياة النساء والفتيات، مما يعوق أنشطتهن الأساسية لكسب الرزق وسبل العيش. وخلال إحدى عمليات التوغل في إحدى القرى، ارتكب مقاتلون من ميليشيات مسلحة الاغتصاب الجماعي بحق 11 امرأة ونهبوا ممتلكاتهن وأشعلوا النار في منازلهن. تعرضت أربع من النساء إلى التشويه والقتل. ونقلت الناجيات السبع إلى مركز صحي لكنهن تركن دون علاج طبي، حيث أُحرقت العيادة ودوهمت. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تواجه النساء والفتيات اللاتي يعتنقن بالمزارع والحقول خطراً مستمراً بالتعرض للاغتصاب من قبل الجهات المسلحة المتجولة في المنطقة. وفي هايتي، تواجه النساء والفتيات اللاتي يسافرن إلى العمل أو المدرسة خطر الاغتصاب الجماعي على أيدي أفراد العصابات المسلحة بأسلحة يتم تهريبها على نطاق واسع من الخارج.

لقد أدى تسريع الانسحاب لعمليات السلام من مالي والسودان إلى جلب مسألتي الانتقال والخروج إلى الواجهة. وتشكل استراتيجيات إدارة الأسلحة جزءاً حاسماً من منع حدوث وتكرار العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في مثل هذه الظروف. في عام 2023، زرت المنطقة الحدودية بين السودان وجنوب السودان، حيث استُهدفت النساء والفتيات بالاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاختطاف على أساس انتمائهن العرقي، مع اجتراء الجناة بسبب رسوخ الإفلات من العقاب. ومنذ تجدد النزاع في السودان، تعاملت مع كلا الطرفين المدرجين في مرفق التقرير السنوي، وهما قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية. يتعين على هذين الطرفين أن يتخذا تدابير محددة لمنع العنف الجنسي والتصدي له. وعلاوة على ذلك، يجب على جميع الدول أن تلتزم بالجزاءات التي فرضها المجلس، لا سيما حظر الأسلحة المفروض على دارفور، كجزء من الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل ومستدام.

يورد التقرير المعروض علينا قائمة بـ 58 طرفاً توجد أسباب معقولة للاشتباه في ارتكابها أنماطاً من العنف الجنسي أو في مسؤوليتها عنها في حالات مدرجة في جدول أعمال المجلس، والغالبية العظمى منها أطراف فاعلة من غير الدول. إن أكثر من 70 في المائة من الأطراف المدرجة في القائمة هي من معاوذي ارتكاب الجرائم، مما يعني أنها

لا تراعي الفوارق بين الجنسين. لقد حان الوقت لإعلان عدم التسامح مطلقاً مع الوفود والمداولات التي تقتصر على الذكور في قطاع الأمن. وبعد مرور ربع قرن تقريباً على اعتماد القرار 1325 (2000)، يجب أن يفهم إشراك المرأة على أنه التزام، وليس مجرد طموح.

واليوم ندرك أكثر من أي وقت مضى العوامل التي إما تمكن أو تقيد آفة العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونعلم أن الأسلحة غير المشروعة تلقي بظلال كثيفة على حياة المدنيين الأبرياء، بينما تشجع أولئك الذين يسعون إلى نشر الخوف والسعي إلى تحقيق أهداف إجرامية. تركز مناقشة اليوم على الحاجة إلى تحسين مواءمة الخطة المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع والخطة المتعلقة بتحديد الأسلحة، بوصفهما من أدوات المنع وتخفيف المخاطر.

ولا يمكننا إدانة مرتكبي العنف الجنسي في بياننا بينما نواصل تمويلهم وتسليحهم من خلال سلاسل الإمداد الخاصة بنا. لطالما سمعنا على مدى عقود الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع يقلن إن "كان ذلك الرجل يحمل مسدساً، وله السلطة". وقد وثقنا مؤخراً حالة امرأة هايتية تبلغ من العمر 19 عاماً في سيتي سولاي، هاجمها رجال ملثمون ووضعوا مسدساً على رقبتها، وجروها إلى حقل واغتصبوها وضربوها، بينما كانوا يمارسون عليها ضغطاً للاعتراف بعلاقتها برجال لا تعرفهم أصلاً. في عام 2023، وثقت الأمم المتحدة حالة امرأة تبلغ من العمر 60 عاماً في تيغراي، بشمال إثيوبيا، تعرضت للاغتصاب الجماعي تحت تهديد السلاح من جانب ثلاثة جنود بينما كانت مختبئة في حقل بالقرب من منزلها. وأحد مقدمي الخدمات من العاملين في الخطوط الأمامية في ولاية الوحدة بجنوب السودان أبلغ مكتبي أن الشباب اعتادوا الآن على حمل السلاح أينما ذهبوا. ومن يحملون الأسلحة هم الذين يهددون الناس ويرتكبون العنف الجنسي. وذلك يجعل من نزع السلاح خطوة رئيسية في المنع

في الواقع، لا يمكننا التصدي للعنف الجنسي من دون تغيير ديناميات السلطة. وبداية من اليوم، نحتاج إلى مشاركة النساء في اجتماعاتنا، وأسلحة تخضع للتنظيم والحظر، وأموال المدافعين عن

الخبراء التابع لمكتبي وشبكة التنسيق المشتركة بين الوكالات التي ترأسها - مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. علاوة على ذلك، يشكل مستشارو حماية المرأة محوراً أساسياً في استجابتنا التشغيلية، ويجب توطيد قدراتهم وتعزيزها، بما في ذلك في اللحظات الحرجة من عمليات انتقال البعثات وتقليصها.

تترك تدفقات الأسلحة غير المشروعة أثراً مخيفاً على قدرة المرأة على التعبئة من أجل السلام. إن أقل من ثلث الأصوات التي تسمع في محافل تحديد الأسلحة ونزع السلاح هي أصوات النساء. ويبيّن هذا الاختلال الصارخ في التوازن بين الجنسين استمرار افتقار المرأة إلى التأثير على عمليات السلام والأمن التي تؤثر على حياتها. توجد أطر قوية، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام 2001 ومعاهدة الاتجار بالأسلحة لعام 2013. ومع ذلك، لم ترفض أي دولة عضو علناً حتى الآن تصدير الأسلحة أو الذخيرة على أساس أنها يمكن أن تُستخدم لارتكاب العنف الجنسي والجسدي أو تسهيله، رغم أن تلك الصكوك تتطلب تقييماً منهجياً لذلك الخطر.

وفيما يتعلق بطريق المضي قدماً، يوصي التقرير المعروض علينا باتخاذ إجراءات هادفة للحد من تدفق الأسلحة عن طريق، أولاً، كفالة التنفيذ الكامل للأطر التشريعية والسياسية ذات الصلة؛ ثانياً، استراتيجيات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المراعية للمنظور الجنساني وإصلاح قطاع الأمن، من خلال الرقابة الفعالة والمساءلة والتدقيق والتدريب ومدونات قواعد السلوك والجهود الرامية إلى إدماج المساواة بين الجنسين في عملها؛ ثالثاً، الحفاظ على المكاسب التي تحققت فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن خلال فترات الانتقال والخفض التدريجي للبعثات، لا سيما فيما يتعلق بتنظيم تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها على نحو مزعزع للاستقرار؛ وأخيراً، ضمان المشاركة المجدية للمجتمعات المحلية المتضررة والمدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني في جميع عمليات السلام والأمن، بما في ذلك العمليات المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة وتصديرها التي كانت تقليدياً

وأُسفر النزاع حتى الآن عن مقتل ما بين 10 000 و 15 000 شخص في الجنيّة - عاصمة غرب دارفور - وحدها، وخلف أكثر من 10 ملايين نازح وحكم على 18 مليوناً بالمجاعة، مع تحذير الأمم المتحدة من أن السودان سيصبح قريباً أسوأ أزمة جوع في العالم. هذه الإحصاءات ليست سوى غيض من فيض. وما يبعث على الأسى أن الأرقام المُعلنة للضحايا تقل كثيراً عن ما تم الإبلاغ عنه، بسبب انعدام الأمن الذي حال دون تجميع البيانات في خضم الأزمة. لقد دمر النزاع ولايات دارفور والخرطوم وكردفان. ويمكن أن يؤدي الاستيلاء بالعنف مؤخراً على وسط السودان والهجوم في الفاشر إلى فظائع جماعية نفتك بالناس.

وكان للحرب عواقب وخيمة على النساء. وقتلت آلاف النساء. ومن بين 25 مليون شخص يواجهون أزمة إنسانية كارثية، تتأثر النساء بشكل خاص. وتشكل النساء أيضاً ما يصل إلى 70 في المائة من النازحين داخليا. والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنساني من الملامح الأساسية للنزاع الدائر حالياً في السودان. وفي كانون الثاني/يناير، أفاد فريق الخبراء المعني بالسودان باستشراء وتصاعد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في دارفور، بما في ذلك اختطاف النساء والفتيات واعتصابهن واستغلالهن جنسياً (انظر S/2024/65). وشدد التقرير على العنف الجنسي الذي يرتكبه أفراد قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها واستهداف النساء بسبب انتمائهن إلى قبيلة المساليت. إن التقرير أكد فحسب الروايات المروعة عن العنف الجنسي التي ما فتئنا نسمع عنها منذ شهور ضد النساء من قبائل المساليت والفور والزغاوة، ولا سيما في مخيمات النازحين داخليا. وقد أخبر المهاجمون بعض النساء أنهن يجب أن يسعدن لأنهن الآن سينجنين طفلاً عربياً. وتشير تلك الفظائع، مقترنة بحوادث مثل المذبحة الأخيرة في اردماتا، بغرب دارفور، إلى وجود نمط واضح من الاستهداف الإثني لـقبيلة المساليت وقبائل أفريقية أخرى.

ويقتض مضجعي ما يردني من تقارير صادمة عن وقائع العنف الجنسي بشكل يومي. قصة نورا كانت من أكثر الروايات التي فجعت فؤادي وأصابتني بالذهول، فقد تعرضت وهي لم تتجاوز 12 عاماً

حقوق الإنسان على الطاولة وتغيير في الميدان. ويشمل ذلك دعم نشطاء المجتمع المدني الشجعان الذين يقولون الحقيقة للسلطة تحت تهديد السلاح، ولا يسمحون للتهديدات بأن تسكتهم أبداً. وفي ذلك الصدد، يجب أن نتوخى الحذر من أي لجوء مشين إلى القمع والإقصاء، باسم الحماية كما يدعون. إن الهدف المنشود من هذه الخطة هو المشاركة والحقوق، لا الوصاية والتحكم. وتحتاج النساء في أركان عالمنا الذي مزقته الحروب إلى الأمل في الأفق السياسي. إن أقوالنا وأفعالنا وقراراتنا في هذه القاعة وخارجها يجب أن تبتعث على الأمل ويجب أن تسهم في إحلال السلام مع العدالة، والسلام مع المساواة بين الجنسين، والسلام مع الكرامة والتنمية، والسلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة باتن على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أحمادي.

السيدة أحمادي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. اسمي نعمات أحمادي رئيسة ومؤسسة مجموعة عمل نساء دارفور. وبصفتي إحدى الناجيات من الإبادة الجماعية في دارفور، قمت بتأسيس تلك المنظمة في عام 2009 لتمكين الناجيات، سواء في السودان أو في الشتات، ولمنع ارتكاب الفظائع في المستقبل.

واليوم، أود أن أنوه بقدرة المرأة السودانية على الصمود. إن قصصهن عن المعاناة، التي لا توصف، لا تضاهيها سوى روايات شجاعتهم وتصميمهن. لقد انقضى أكثر من عام على اندلاع العنف الوحشي الذي اجتاحت السودان. وبينما لا تزال قوات الدعم السريع تحتل وتتهب منازل المدنيين، مستخدمة العنف الجنسي، بما في ذلك الاعتصاب والاستعباد الجنسي، ككتيك للحرب، تشن القوات المسلحة السودانية قصفاً مدفعياً ثقيلًا وغارات جوية وهجمات عشوائية تستهدف بشكل رئيسي منازل المدنيين والأسواق والجسور والخدمات العامة الأساسية وطرق الإجلاء بدون أدنى احترام للحياة البشرية. إن دوامة العنف في السودان تبرهن على التجاهل التام للقانون الدولي وقد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإبادة جماعية.

دارفور. وكما أكدت وكالة الأمين العام ديكارلو في إحاطتها أمام المجلس يوم الجمعة الماضي (انظر S/PV.9611)، فإن هذا فعل غير قانوني وغير أخلاقي ويجب أن يتوقف.

ومع ذلك، لم يدين مجلس الأمن هذه الانتهاكات صراحة حتى الآن أو يتخذ أي إجراء لمنع الأطراف المتحاربة من انتهاك الحظر. إن عدم تنفيذ مجلس الأمن بأولئك الذين يقوضون التدابير التي اتخذها يرسل إشارة إلى الجناة بأنهم قادرون على مواصلة انتهاك القانون الدولي دون عواقب. ويجب أن يكون إنهاء الإفلات من العقاب في السودان على جرائم الماضي والحاضر، ومن بينها الجرائم المرتكبة ضد النساء، أولوية لمجلس الأمن إذا أردنا تحقيق السلام المستدام في السودان.

ولذلك، أحث مجلس الأمن على مطالبة جميع الأطراف بالالتزام بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار ووقف استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية وتمكين الوصول السريع والأمن للمساعدات الإنسانية بلا عوائق وفقا للقانون الدولي الإنساني؛ ومطالبة جميع الأطراف بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف الجنسي والجنساني ومحاسبة مرتكبيها؛ وإعطاء الأولوية لتحقيق حضور جديد وقوي للأمم المتحدة في الميدان لضمان حماية المدنيين والعمليات الإنسانية في جميع أنحاء السودان وتوثيق انتهاكات القانون الدولي؛ وضمان محورية حقوق المرأة في جميع عمليات المساءلة الجنائية؛ وجعل انتهاك تلك الحقوق وكافة أشكال العنف الجنسي والجنساني معيارا صريحا لفرض العقوبات؛ وإبقاء حظر الأسلحة الحالي في دارفور وتنفيذه وتوسيع نطاقه ليشمل السودان بأسره وجميع أطراف النزاع؛ والمطالبة بالمشاركة الكاملة والمتساوية والأمنة والمجدية للنساء السودانيات في جميع جهود وقف التصعيد وبناء السلام والعمل الإنساني والعدالة والمساءلة وفي جميع العمليات السياسية المعنية بمستقبل السودان، ودعم هذه المشاركة.

قبل عقدين من الزمن، عندما بدأ المجلس لأول مرة في مواجهة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في دارفور، فعل

للاغتصاب الجماعي، وتركت في حالة حرجة. كان على عائلتها، التي تكافح من أجل البقاء على قيد الحياة، اتخاذ قرار يستحيل تنفيذه: إما طلب العلاج لها أو إطعام شقيقها الأصغر. وعند سماع ذلك، اغرورقت عيناها بالدموع وأخبرت والدتها أنها لم تعد تريد أن تعيش. هذه هي الخيارات التي ينبغي ألا تضطر أي أسرة إلى اتخاذها ويجبر أي طفل على تحملها. قصة نورا ليست سوى قصة من قصص كثيرة جدا. لقد تعرضت النساء والفتيات للاغتصاب عدة مرات، وأحيانا أمام آبائهن وأزواجهن وأبنائهن في محاولة لكسر إرادتهن وتدمير كرامتهن. إن النساء والفتيات لا يتمتعن بحماية، ولا إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية أو الطبية، ولا مكان يلجأن إليه طلبا للمساعدة. إن الهجمات على المرافق الطبية والقيود المفروضة على الاتصالات والعرقلة المتعمدة لإيصال المساعدات الإنسانية من قبل الأطراف المتحاربة تجعل من الصعب على الناجيات الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. فالتقارير تفيد بوجود أقل من عشرة أطباء من أخصائيي التوليد وأمراض النساء لا يزالون يعملون في الخرطوم أو في مناطق أخرى. علاوة على ذلك، فإن الخوف من الانتقام بسبب التحدث علنا جعل خيار الإبلاغ مستحيلا لكثير من الناجيات.

ولكن على الرغم من هذه المخاطر، لا تزال المنظمات الشعبية والمنظمات التي تقودها النساء تشكل شريان الحياة لشعوبها. فهي تقدم المساعدة لمجتمعاتها وتوثق الفظائع وتضمن إبقاء أعين المجتمع الدولي مفتوحة على السودان. والواقع أن شجاعتها هي التي تعطي بصيصا من الأمل في مواجهة اليأس. ولكنها لا تستطيع أن تستمر في ذلك لوقت أطول دون مساعدة المجلس.

يجب ألا يبقى المجلس مكتوف الأيدي أمام استمرار الأعمال اللاإنسانية التي وصفناها للتو مع إفلات تام من العقاب. والجدير بالذكر أنه لولا انتشار الأسلحة، لما حدثت قط مستويات العنف الجنسي التي نشهدها حاليا في السودان. وكما أبلغ فريق الخبراء المجلس (انظر S/2024/65)، تواصل الأطراف المتحاربة في السودان ورعاتها الخارجيون انتهاك حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على

نيران الحرب. وكانت تلك الحرب الأهلية في ليبيا. وكنت أبحث عن أصواتهن غير المسموعة وكانت النتيجة مسرحيتي المعنونة "الكسوف" التي عُرضت في برودواي. وبمساعدة صديقة في الأمم المتحدة كانت تعمل حينها في مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، زرت ليبيا وقضيت بعض الوقت مع نساء عانين من فظائع لا يمكن تصورها وكن يرغبن في إسماع أصواتهن والمشاركة في عملية التغيير وفي أن يجدن فرصة ليعشن حياة موفورة وللتعافي من كل ما سلب منهن - نساء كن ينشدن العدالة. والآن، يحزنني أن أقول، بعد 17 عاما، إن التغيير الذي كنا نرجو حدوثه جميعا لم يتحقق.

وما يصدمني هو أن تلك الجرائم ترتكب في جميع أنحاء العالم ومدى اتساع رقعة هذه المسألة وانتشارها على نطاق واسع. ويتناول التقرير (S/2024/292) خمسة وعشرون حالة، من كولومبيا وأوكرانيا، مروراً بإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة وهايتي، ووصولاً إلى أماكن أقرب إلى بلدي بصفتي مواطنة من زبابوي، جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. وبدلاً من أن تقل هذه المسألة، أصبحت الآن منتشرة في عدد أكبر من البلدان.

إن وسائل الإعلام هي الأداة الرئيسية التي تشكل تصوراتنا وفهمنا لحجم تلك الانتهاكات ومدى اتساعها. ولكن وسائل إعلامنا الإخبارية تركز في واقع الأمر على بعض الأماكن، ولا تركز بالتأكيد على الأماكن التي تشبهني نساؤها. ويجب أن تكون هذه المناقشة فرصة لسماع أصوات بناء السلام السودانيات الشابات الشجاعات مثل نعمات أحمداي، ولسماع ورؤية الفتاة التي كانت مربوطة بشجرة في إثيوبيا. إن هذه المناقشة هي من أجل ذلك الطفل الموجود في بيت الدعارة القريب من مخيم النازحين داخليا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويجب أن نعترف بالنساء والناجيات والناجين في جميع أنحاء العالم. فلا يوجد ما هو أخطر من الجرائم غير المعترف بها، إنها تلك الجرائم غير المرئية والتي يُسمح باستمرارها. وأنا هنا اليوم لإسماع أصوات أولئك الذين لا نراهم ولا نسمع عنهم أبداً وللاعترااف بمعاناتهم ولضمان أنهم لن يصبحوا في طي النسيان ولمساءلة أولئك الذين يسمحون باستمرار حدوث ذلك.

الصواب. فقد حشد المساعدات الإنسانية وأحال الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية وأرسل بعثة حفظ سلام لحماية الضعفاء وأنشأ نظام جزاءات لتحديد من ينتهكون القانون الدولي ومحاسبتهم وفرض حظراً على الأسلحة عندما دعت الضرورة إلى ذلك. والآن، لم يعد هناك بعثة للأمم المتحدة في البلد ولم يُدرج أي أفراد جدد في نظام الجزاءات، كما أن حظر الأسلحة الذي يفرضه المجلس محدود ويجري انتهاكه مع الإفلات من العقاب. وفي هذا الظرف الحالي، لا نرى تضامناً يُذكر مع شعب السودان.

ومنذ أكثر من 23 عاماً، سمعنا وعود المجلس بدعم حقوق المرأة وإنهاء العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ومن المؤسف أن هذه الوعود لم تتحقق بعد. وأؤكد اليوم مجدداً أن جميع انتهاكات حقوق المرأة، بغض النظر عن مرتكبها وأينما وقعت، تستحق إدانة المجلس وتستدعي التحرك والمحاسبة، سواء كان ذلك في غزة أو إسرائيل أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو ميانمار أو أفغانستان أو في نزاعات عديدة أخرى تدفع النساء فيها ثمن الحرب. إن تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ أي إجراء في بلدي، السودان، وفي جميع هذه البلدان الأخرى ينبغي أن يكون وصمة عار على ضميرنا الجماعي. والمجلس وحده الذي يملك القدرة على تغيير هذا الواقع. أرجوكم تحركوا الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة أحمداي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غوريلا.

السيدة غوريلا (تكلمت بالإنكليزية): متى كانت آخر مرة حمل فيها أعضاء المجلس معهم مبلغ 80 سنتاً أو اشتروا شيئاً لا يتجاوز ثمنه 80 سنتاً؟ إنه مبلغ لا يكفي حتى لشراء علبة علقة في أيامنا هذه وعصرنا الحالي، ولكن يمكن دفعه لشراء طفل لاغتصابه داخل ما يُسمى ببيت الدعارة في مخيم للنازحين داخليا بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن هذا هو العالم الذي ما زلنا نعيش فيه، عالم تحولت فيه مناطق النزاع إلى مناطق ترويع للنساء والأطفال. وقد علمت لأول مرة بهذه القضية الخطيرة عندما بدأت، بصفتي كاتبة مسرحية، العمل على كتابة قصة لإسماع أصوات النساء والفتيات العالقات في مرمى

هذا الأمر أكثر من ذي قبل، لكننا نسبح ببساطة ضد التيار ولا نصل إلى أي نتيجة. وهذا التيار تعززه زيادة الإنفاق العسكري لتسع سنوات متتالية، حيث وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق ليتجاوز 2,4 تريليون دولار. والجهات الفاعلة التي ترتكب العنف الجنسي بمعدلات عالية في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وهاتي، على سبيل المثال لا الحصر، مدججة بالسلاح وتنتهك بشكل صارخ حظر الأسلحة. إننا نسمع الكثير عن الخلل في سلسلة الإمداد العالمية، ولكن الأسلحة تستمر في التدفق.

عندما يعد المرء خشبة المسرح، سيأتي الممثلون. وأنا، بحكم عملي في الإنتاج المسرحي، أعرف ذلك جيدا. إن الاقتصاد العسكري يهيئ خشبة المسرح. والممثلون يحصلون على إمدادات جيدة ويؤدون أدوارهم. والعنف الجنسي متجذر، بشكل مرعب وجوهري، في الإخراج المسرحي للحرب.

لماذا يبدو الأمر وكأن الأمور تزداد سوءاً، حتى مع تكثيف الأمم المتحدة لجهودها في التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات خلال فترة العقد ونصف العقد الماضية منذ أن كتبتُ رواية "الكسوف"؟

وكيف يمكن لكلمات المجتمع الدولي في هذه القاعة أو برامج الأمم المتحدة الصغيرة في مناطق النزاع أن تتنافس مع 2,4 تريليون دولار من الإنفاق العسكري ومبيعات الأسلحة التي وصلت لأرقام قياسية؟ وإذا جمعنا كل المعونة الثنائية التي تدعم المنظمات والحركات النسوية والتي تقودها المرأة والمعنية بحقوق المرأة في البلدان المتأثرة بالنزاعات، فإن الرقم لا يصل إلى 150 مليون دولار لآخر سنة لدينا بيانات عنها. وبعبارة أخرى، فهذا الإنفاق أقل من 0,01 في المائة من الإنفاق العسكري العالمي.

إن النقطة المهمة هنا هي أن عكس المسار التصاعدي للإنفاق العسكري سيكون وسيلة لتقليل عدد الضحايا الذين يحتاجون إلى الدعم في المقام الأول. والنقطة المهمة أيضا هي أن العمل من أجل تحديد الأسلحة وإدارة الذخيرة يفيد أيضا في منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. فالأسلحة هي أحد الأسباب الجذرية للتمكين من ارتكاب تلك الجرائم. وهذا أمر لا يمكن إنكاره.

قبل عام تقريبا، اندلعت حرب أهلية في السودان، خلال شهر رمضان، في 15 نيسان/أبريل. وفي هذه القاعة، تحدثت امرأة سودانية رائعة تدعى هالة القريب وأخبرت أعضاء المجلس أنه أبلغ عن أول جريمة اغتصاب جماعي ارتكبتها رجال مسلحون ظهر ذلك اليوم الأول ذاته داخل منزل امرأة في الخرطوم، وسرعان ما أعقبه بلاغان آخران في نفس المنطقة من المدينة (انظر S/PV.9452). ومنذ ذلك الحين، لم تتوقف تقارير العنف الجنسي والاستعباد الجنسي.

وعلى الرغم من أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تظهر في التقارير السنوية والمناقشات السنوية كل عام، فإن عدد الضحايا والناجين لا يزال في ارتفاع مستمر. ويساعد مقدمو الخدمات ومنظمة أطباء بلا حدود ما يصل إلى 70 ضحية كل يوم من مخيمات النازحين داخليا بالقرب من غوما.

وفي عام 2020، وبعد خمسة أيام فقط من أول إحاطة أقدمها إلى المجلس، اندلعت الحرب الأهلية في إثيوبيا وشهدت فظائع مروعة، حيث ارتكب الجنود الإريتريون والإثيوبيون على السواء جرائم اغتصاب جماعي للنساء بلا رحمة وكان ذلك يحدث في كثير من الأحيان في الأماكن العامة وكانوا يعرضون ضحاياهم هناك مربوطات في الأشجار. والإفلات من العقاب منتشر. والنتيجة الشائعة هي عدم تحقيق العدالة للناجين - لا شيء. وتشير تقديرات إلى أن 10 000 من الناجيات من آثار العنف الجنسي قد التمسن الرعاية في المراكز الصحية، وهو ما يمثل بالفعل جزءا ضئيلا من العدد الإجمالي للضحايا لأن العديد من الناجيات لا يلتمسن الرعاية أبدا، والكثيرات الأخريات يرغبن في الحصول عليها ولكنهن لا يجدنها. والخرطوم، التي كانت في يوم من الأيام مدينة مزدهرة للمهنات الأفريقيات، ترد منها تقارير الآن عن أعمال عنف جنسي تستهدف الناشطات والأستاذات ومقدمات الرعاية الصحية والطالبات.

فكيف نكافح هذه المشكلة بشكل فعال؟ لقد دعنا مالطة إلى النظر في أمر يشكل جزءا من الإجابة على السؤال - الأسلحة. هناك خدمات متاحة للناجين أكثر من ذي قبل وهناك أشخاص يعملون على

فئات شعوبها وتسمح بأن تكون أجسادهم غنيمة لصراعاتها السياسية، فإنه ينبغي محاسبتها على ذلك. ولا ينبغي ألا يكون مسؤولوها في موقع القيادة.

يجب أن تنتهي ثقافة الإفلات من العقاب: بإمكانني أن أفعل ذلك لأنني من المرجح أن أفلت من العقاب لأن هذه هي الممارسة المتوقعة في الحرب. ولا بد من تقديم الجناة إلى المحاكم؛ ويجب أن تكون المساءلة أمراً مسلماً به. ونحن بحاجة أيضاً إلى تغيير الثقافات التي يهيمن عليها الذكور، حيث لا يحاسب الرجال أنفسهم أو بعضهم بعضاً على ارتكاب جرائم من هذا القبيل، وحيث يتغاضى القادة وجيوشهم عن ارتكاب تلك الفظائع ضد مواطنيهم. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتحقيق العدل بين الجنسين على مدى العقدين الماضيين، فإن الحقيقة المخزية هي أن جميع الجناة تقريباً لا يزالون يشعرون أن بإمكانهم الإفلات من العقاب وأن الغالبية العظمى من الناجيات لا يلتصقن العدالة أبداً لأن العدالة نادرة ما تكون متاحة لهن. ف قادة بلدانهم أنفسهم لا يدافعون عن العدالة. إنهم حتى لا يدينون هذه الممارسة المروعة ولا يحرسون على أن تأخذ العدالة مجراها. وما زلنا لم نغيّر جذرياً هذه المعادلة المنحرفة التي تحمل الناجين من آثار الأذى عواقب أكثر من مرتكبها. وإلى أن نبين بوضوح أن الاغتصاب له عواقب - عواقب حقيقية وخيمة - فإننا لن نتمكن أبداً من تقليل انتشاره.

وأود أن أسأل الدول الأعضاء الموجودة في هذه القاعة، حيث تحدث هذه الفظائع، تلك الدول الأعضاء التي يطيل جنود الدولة أنفسهم أمد تلك الحوادث فيها: هل هذه هي آلية متعارف عليها في النزاعات؟ هل خوض حروبهم على أجساد أضعفهم أسلوب من أساليب الحرب؟ ما الذي يتم القيام به، والتأكد من القيام به حقاً، لمنع ذلك ولتحقيق العدالة ولردع الفظائع في المستقبل؟ يجب أن يخضع الأعضاء للمساءلة عن ذلك أمام تلك الفتاة في إثيوبيا التي لا تعرف الآن ما إذا كان سيمر عليها الأسبوع دون تقييدها في شجرة. وفي الوقت الحالي، فإن تلك الطفلة في شرق الكونغو تحتاج منا أن نواصل التصدي لهذه المسألة بطرق متعددة، بما في ذلك بنزع السلاح ومواجهة الإفلات من

ولكن لا بد لي من القول: إن "تقليل عدد الأسلحة" لا يعالج أساس حالة الذهان التي يعاني منها أولئك الذين يستخدمون هذا النوع من العنف الذي لا يرتبط التقليل من حدوثه بالأسلحة فحسب، وإن كانت الأسلحة تؤدي دوراً يجب معالجته بالتأكيد. ببساطة، فإن العنف الجنسي في حالات النزاع كان موجوداً قبل وقت طويل من استخدام الأسلحة شبه الآلية. فقد استخدم منذ غابر الأزمان للتخويف والهيمنة والاستيلاء على السلطة والسيطرة والتدمير. وهذا المرض هو تعبير عن تعقيدات وطبقات عميقة، ويتعين علينا استهدافه على جميع المستويات وفي كل الأوقات.

إن المسألة التي تذهلني وتصعقني ولطالما برزت كقضية تتطلب خطوات أشد صرامة مما هو عليه الحال الآن، كما ذكرنا، هي مسألة الإفلات من العقاب. ونرى في الوثائق الواردة في تقرير الأمين العام وفي العديد من شهادات الناجين الشجعان - ما يقال عن القادة الذين ارتكبوا هذه الفعلة وأفلتوا من العقاب بسبب سلطتهم السياسية وأموالهم وقدرتهم على التهريب؛ والجنود الذين روعوا منزلاً ومدرسة ومجتمعاً محلياً دون أي عواقب؛ والحكومات التي تطلق العنان لجنودها في ممارسة الإرهاب. وتكرار حدوث ذلك هو أكثر بكثير مما يمكننا عده. وبالإضافة إلى مسألة السلاح، لدينا مشكلة تتعلق بالردع. إن مسألة الإفلات من العقاب - أي معرفة أن بإمكان المرء أن يغتصب أمراً أو ابنة أو ابناً أو طفلاً ويفلت من العقاب - توجع أمراضاً تبقى هذه المشكلة متفاقمة ومتنامية. ويبدو أننا لم نجد طريقة لخلق رادع يغير من استمرارية ذلك حقاً.

إننا نعلم بوجود روادع كهذه. ولكن يبدو أن التواطؤ المحيط بمفهوم العنف الجنسي باعتباره غنيمة من غنائم الحرب أو نتيجة حتمية لها يعيق الهياكل المختلفة عن محاسبة الأطراف بشكل حقيقي. وعلى الرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية قد نظرت في بعض قضايا العنف الجنسي، فإن الاغتصاب لا يزال بلا تكلفة تقريباً بالنسبة لمرتكبيه في خضم فوضى النزاع.

وأود أن أخاطب الحكومات الموجودة هنا اليوم التي تسمح بحدوث ذلك داخل حدودها بلا عقاب. إذا كانت ترفض حماية أضعف

ومكافحته والقضاء عليه برصد وتحليل مراعاة المنظور الجنساني في الآليات الوطنية لتحديد الأسلحة.

ويجب أن يكون المدافعون عن المرأة والسلام والأمن قدوة يحتذى بها من خلال الحد من الإنفاق العسكري ووقف صادرات الأسلحة إلى مناطق النزاع. كانت مالطة من أوائل الموقعين على معاهدة تجارة الأسلحة، ونحت جميع الدول المتبقية على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها وتنفيذها تنفيذاً كاملاً.

إن دعوة الاتحاد الأفريقي إلى إسكات البنادق تستحق تأييداً كاملاً. بيد أن عمليات تسليم الأسلحة غير المشروعة وشبكات التمويل المعقدة في السودان، كما سمعنا اليوم، لها ضلع في العنف الجنسي المنهجي ضد النساء والفتيات، بينما تنتهك بشكل صارخ حظر توريد الأسلحة. وبعد مرور عام على هذا النزاع الوحشي المستمر، لم تخرج أي كيانات جديدة في القائمة، على الرغم من التقارير المفصلة التي قدمها فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، عن هذه الانتهاكات الفظيعة.

وتتهدد أكثر من 70 في المائة من الأطراف التي وردت أسماؤها في تقرير الأمين العام (S/2024/292) من المساءلة منذ سنوات. وفي إسرائيل وفلسطين، كما في بقية العالم، يجب إدانة جميع أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع والمساءلة عنها، بغض النظر عن ارتكبتها.

وفي أفغانستان، ندين الاضطهاد الجنساني المنهجي الذي تمارسه طالبان والمستويات المروعة من العنف الجنسي والجنساني. ولهذا السبب تؤيد مالطة تقنين الفصل الجنساني، الذي من شأنه أن يمكن الضحايا والناجين، حالياً ومستقبلاً، من محاسبة الجناة عن جميع الجرائم المرتكبة.

وينبغي للجان الجزاءات التابعة للأمم المتحدة أن تدرج العنف الجنسي والجنساني باعتباره معياراً قائماً بذاته. وبخبرة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والإحاطات التي تقدمها يمكن تعزيز عمل اللجان لردع جميع الأطراف، بما

العقاب والمجاهرة بالحق أمام من هم في موقع السلطة. إنها بحاجة لأن نعمل بدأب ولا يوقفنا شيء وإلا فإنها ستظل تعيش معاناة لا توصف، تباع الليلة الواحدة مقابل 80 سنتاً فقط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة غوريلا على إحاطتها.

الآن أدلي ببيان بصفتي نائب رئيس وزراء مالطة.

أبدأ بشكر السيدة باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام، على تقانيها في القضاء على العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأعرب عن تقديري أيضاً للسيدة داناي غوريلا، سفيرة النوايا الحسنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة نعمات أحمداي، مقدمة الإحاطة من منظمات المجتمع المدني.

كما أشارت السيدة غوريلا بوضوح بالغ، تجاوز الإنفاق العسكري العالمي لعام 2023 مبلغ 2,4 تريليون دولار. ولذلك نتقارب في مناقشتنا الحاسمة لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع من خلال التجريد من السلاح ونزع السلاح، وهما مبدآن أساسيان من مبادئ الأمم المتحدة يقعان في صميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

واليوم، يتمثل هدفنا في حفز الزخم وتبادل أفضل الممارسات في تعزيز استراتيجيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح من أجل منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونهدف أيضاً إلى زيادة الدور القيادي للمرأة ونفوذها في محافل نزع السلاح، حيث تكون ممثلة بأعداد قليلة في كثير من الأحيان.

إن انتشار أكثر من بليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد العالمي يغذي الإرهاب والجريمة المنظمة والنزاعات. كما يساهم بشكل مباشر في العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ولهذا السبب تنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على تنظيم صارم للأسلحة. وهذا هو السبب في أن معاهدة تجارة الأسلحة تحظر عمليات نقل الأسلحة التي يمكن أن تسهل العنف الجنساني. ولذلك يوصي برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

الجنسي المتصل بالنزاع، الذي يشكل إحدى أكثر الجرائم تواتراً وخطورة، ويكاد مرتكبوها يفلتون دائماً من العقاب، كما سمعنا اليوم. لا بد من أن يتغير ذلك. وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات الثلاثة، والسيدة أحمداي، على وجه الخصوص، على شهادتها المؤثرة وشجاعتها. والرسالة التي نوجهها إلى السودانيات هي أننا لن ننساهن.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي، أولاً وقبل كل شيء، خطة للسلام: فقد ذكرتمونا بذلك، سيدي الرئيس، بوضع نزع السلاح والتجريد من السلاح في صميم هذه المناقشة. وجرى التشديد أيضاً على أن البعد الجنساني لنزع السلاح وتحديد الأسلحة راسخ في إطار معياري متين، غير أنه يجب على المجتمع الدولي أن يستخدمه استخداماً أفضل بشكل منهجي.

ويمكن الطابع الرائد للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في اتحاد ثلاث ركائز، وهي المنع والحماية والمشاركة. وهذه الركائز لا يعزز بعضها بعضاً فحسب، بل ويمكن تعزيزها جميعاً عن طريق نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وأود أن أقدم اقتراحات محددة في هذا الصدد.

في المقام الأول، لمنع الاتجار غير المشروع وإساءة المعاملة التي توجب العنف بصفة عامة، والعنف الجنساني بصفة خاصة، يجب أن يصبح تدفق الأسلحة أكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر شفافية. وهناك عدد من الطرق الملموسة لتحقيق ذلك. وكما نوقش في الاجتماع المعقود بصيغة آريا الذي استضافته سويسرا في الشهر الماضي، نحتاج إلى الاستفادة بشكل أفضل من توصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومن الناحية التاريخية، دعت هذه التوصيات إلى المساءلة في صادرات الأسلحة في السياقات التي يسود فيها العنف الجنساني.

ونحتاج أيضاً إلى معلومات موثوقة بها من أجل بناء القدرات على الإنذار المبكر والعمل السريع والمساءلة. ويلزم جمع البيانات على نطاق أوسع بشأن استخدام الأسلحة والذخيرة، بما في ذلك الأسلحة والذخائر التي تم تحويل وجهتها. ويجب أن تكون قدرات

في ذلك المرتبطة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة عن ارتكاب أعمال العنف.

والمدافعات عن حقوق المرأة، مثل السيدة أحمداي، يجسدن الشجاعة والقيادة. غير أنهن ما زلن من دون حماية ويعانين من نقص التمويل. وينطبق ذلك بصفة خاصة في سياق انسحاب الأمم المتحدة، حيث لا يزال الحيز المدني يتقلص وحيث الخدمات محدودة. ولم تنتشر الأمم المتحدة مستشارات لشؤون حماية المرأة إلا في ثمانية بلدان من بين البلدان الواحد والعشرين المشمولة بتقرير الأمين العام. ونستطيع أن نفعل أفضل من ذلك ويجب أن نحقق نتائج أفضل.

ويجب أن يكون العنف الجنسي المتصل بالنزاع محور اتفاقات وقف إطلاق النار وإصلاحات قطاع الأمن وجهود تحديد الأسلحة. وتتيح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المراعية للمنظور الجنساني في كولومبيا مخططاً واعداً لمنع العنف الجنسي والتصدي له في هذه السياقات.

وتؤدي أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين والفقر وكره النساء إلى تأجيج العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ولا بد من استجابة جماعية لتفكيك النظم الأبوية التي تحد من مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وأمنة وعلى قدم المساواة في جميع المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتدعونا الخطة الجديدة للسلام إلى التصدي للمعايير الجنسانية والحواجر المؤسسية الراسخة وإلى تحويلها. فلنستجب لهذا النداء، ولنقف متحدين لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، وضمن سيادة السلام والأمن للجميع.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، التي تسأل عن كيفية منع العنف

ومن واجبنا ألا ندخر جهدا للحد من العنف ضد المرأة. وتوفر لنا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إطارا واضحا يستند إلى ثلاث ركائز: الوقاية، والمشاركة، والحماية. وتحديد الأسلحة ونزع السلاح أداة قوية لتعزيز تلك الدعائم، ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نستخدمها لوضع حد للعنف والإفلات من العقاب.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري لمالطة على تنظيم هذه المناقشة، وللممثلة الخاصة للأمين العام باتن على إحاطتها، وللسيدة نعمات أحمادي والسيدة داناي غويرا على وجه الخصوص على شهادتهما المؤثرتين.

لقد قدم مقدمو الإحاطات للتو بعض الإحصاءات ذات الصلة بهذه المسائل الحاسمة، ولكن أود أن أبدأ بالتأكيد مرة أخرى على إحصائية مثبته للهمم بصفة خاصة. فمع تصاعد النزاعات في جميع أنحاء العالم، تتجاوز تقديرات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في العام الماضي وحده 3 600 حالة. ويمثل ذلك زيادة مذهلة بنسبة 50 في المائة عن الـ 2 455 حالة التي وردت في تقارير الأمم المتحدة في عام 2022. وتكمن وراء هذه الأرقام أيضا المعاناة والصددمات التي لا يمكن تصورها والتي يتحملها الضحايا والناجون. غير أن من المهم الاعتراف بأن هذه الأرقام ربما تكون أقل من الواقع إلى حد كبير، حيث أن العديد من الحالات لا يتم الإبلاغ عنها أو التحقق منها. وفي ذلك الصدد، ترحب كوريا بتقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (S/2024/292)، الذي سلط الضوء مرة أخرى على تلك المسألة الحاسمة. ويبين التقرير أنه مع اشتداد حدة النزاعات، يزداد الانتشار المأساوي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وقد أسفرت الهجمات التي شنتها حماس على المواطنين الإسرائيليين والأعمال القتالية اللاحقة في غزة عن معاناة هائلة للنساء في كل من إسرائيل وغزة، بما في ذلك العنف الجنسي الشنيع ضد النساء الإسرائيليات الموصوف في تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام باتن. كما إن تصاعد العنف والنزاعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وهايتي قد عرض النساء لأخطر مستويات العنف

جمع البيانات ورصدها من أولويات بعثات الأمم المتحدة، خاصة في السياقات الانتقالية.

وعلى الصعيد الوطني، يجب علينا إدماج نزع السلاح وتحديد الأسلحة في خطط العمل الوطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000) وإدماج نهج جنساني في استراتيجياتنا لنزع السلاح.

كما أن استمرار المعايير الاجتماعية التمييزية، المرتبطة في كثير من الأحيان بنماذج الذكورة الضارة التي تربط ممارسة السلطة بحمل السلاح، يعيق منع العنف الجنساني والقضاء عليه.

وثانياً، يجب أن نركز على المشاركة. فالمعايير المذكورة أعلاه تؤدي إلى توسيع الفجوة في المشاركة، مما يمنع المرأة من المساهمة بشكل كامل في القرارات المتعلقة بالسلام والأمن بدون خوف من استهدافها أو التشكيك في دورها وأعمالها بصورة منهجية. ومن هذا المنطلق، يجب زيادة مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار في المحافل التي تتناول نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتجارة الأسلحة. وينطبق ذلك أيضا على إدارة الأسلحة الجديدة واستخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الأسلحة. إن مشاركة المرأة ضرورية لتحويل تفاعلات القوة المجنسة التي تغذي العنف.

وأخيراً، أود أن أنتقل إلى ركيزة الحماية، مذكرا بالحاجة إلى الاستخدام الأفضل للأدوات التي حددها الإطار المعياري لحماية السكان المدنيين من العنف والأسلحة. فلا يزال يجري نقل كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر وتحويلها إلى العديد من البلدان المذكورة في تقرير الأمين العام (S/2024/292)، على الرغم من المعدلات المرتفعة جدا للعنف الجنسي والجنساني والدور الموثق جيدا للأسلحة في ذلك العنف. ولا تحترم قرارات حظر الأسلحة ولا تنفذ بما فيه الكفاية. ويجب على جميع مصدري الأسلحة والذخائر أن يضطلعوا على وجه الاستعجال بمسؤولياتهم المتعلقة ببذل العناية الواجبة من خلال إدماج منظور جنساني، على النحو المنصوص عليه بصفة خاصة في الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. ويجب أن يشمل ذلك تقييما لمخاطر سلسلة التوريد بأكملها، ويمكن استكمالها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

للداءات المتكررة لمشاركة المرأة. ومن مسؤوليتنا ضمان عدم استبعاد أصوات النساء ووجهات نظرهن من عمليات صنع القرار على جميع مستويات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، التي تشمل الآليات الوطنية والإقليمية والدولية.

وأخيراً، بالإضافة إلى منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ومعالجة أسبابه الجذرية، من الضروري بنفس القدر تقديم دعم شامل للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. فكما سمعنا اليوم من شهادة السيدة أحمادي الحية، يجب ألا يغض الطرف عن قصصهم عن الصمود والشجاعة والأمل. فيتمكنهم ومساعدتهم على أن يصبحوا عناصر سياسية نشطة، يمكنهم أن يساهموا في صياغة القوانين والسياسات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح من خلال تقديم أفكارهم الثاقبة بغية منع تكرار تلك الحوادث.

وقد بدأت كوريا مبادرتنا الخاصة بالعمل مع المرأة والسلام لدعم الجهود العالمية الرامية إلى إنهاء العنف الجنسي المتصل بالنزاع وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. فمن ناحية، وفي إطار تلك المبادرة، ما فتئت كوريا تدعم المشاريع الإنسانية والإنمائية للتخفيف من مخاطر العنف الجنسي في أفريقيا، مثل السودان والكاميرون، بالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي الوقت نفسه، نستضيف مؤتمرات سنوية حول العمل مع المرأة والسلام منذ عام 2019، مما يعزز المناقشات العالمية حول الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقنا صندوق العمل مع المرأة والسلام هذا العام لدعم الناشطات وبناء السلام من النساء والعاملات في مجال تقديم المساعدة الإنسانية اللائي يضطعن بدور حاسم في منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له.

وفي الختام، فإن النهوض بتدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح المراعية للمنظور الجنساني - إلى جانب الإدماج الكامل للبعد الجنساني في المناقشات ذات الصلة - جزء حاسم من جهودنا الجماعية لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وتظل كوريا ثابتة في التزامنا بتلك

المتصل بالجنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي. ويساورنا قلق بالغ إزاء الآثار غير المتناسبة للنزاعات على النساء والفتيات، اللائي يعانين من أكثر أشكال العنف وحشية.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتوافرها على نطاق واسع لا يؤديان إلا إلى تيسير حدوث العنف الجنسي بشكل منهجي في النزاعات. وإزاء تلك الخلفية، أود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، ينبغي لكل عضو من أعضاء المجلس أن ينفذ بشكل كامل أوجه التآزر بين المعاهدات والأطر الدولية لتحديد الأسلحة وأن يعزز أوجه التآزر هذه من أجل التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المباشرة للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، الذي يُمكن من خلال النقل غير المسؤول للأسلحة والاتجار غير المشروع بها. وفي ذلك الصدد، تدعو كوريا جميع الدول الأعضاء إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل كامل وفعال في أنشطتها لتحديد الأسلحة تمثياً مع التزاماتها الدولية، بما في ذلك معاهدة الاتجار بالأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، الذي اعتمد مؤخراً، على سبيل المثال لا الحصر. ومعاهدة تجارة الأسلحة على وجه الخصوص هي أول صك متعدد الأطراف ملزم قانوناً يعترف بالصلة بين العنف الجنساني والاتجار الدولي بالأسلحة. وبصفتنا رئيساً للمؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في العام الماضي، سلطنا الضوء على أهمية إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. وستظل كوريا ملتزمة بوضع ممارسات مسؤولة بشأن عمليات نقل الأسلحة.

ثانياً، ينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان مشاركة المرأة وقيادتها بشكل كامل ومتساو وهادف وآمن في محافل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ومما لا شك فيه أن النساء من أصحاب المصلحة الأساسيين، وقد حان الوقت لترجمة الأقوال إلى أفعال والاستجابة

من أثر النزاع المتصاعد وتواجه مجموعة من المخاطر - كالاختطاف والاغتصاب والاستغلال الجنسي والزواج القسري. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى وقف عمليات نقل الأسلحة عندما يكون هناك خطر كبير من إمكانية استخدامها لارتكاب أو تيسير ارتكاب أعمال عنف خطيرة ضد النساء والأطفال في السودان وفي جميع حالات النزاع. وتقع على عاتقنا مسؤولية ضمان الامتثال للقرار 2724 (2024). ونكرر التأكيد على ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية في السودان وندعو الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

يستحق العبء الواقع على النساء والفتيات تركيزاً خاصاً. فمن بين 688 3 من قضايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي تم التحقق منها في أكثر من 21 حالة أبرزها التقرير الحالي، تشكل النساء والفتيات 95 في المائة. وفي حالات النزاع، أصبحت أجساد النساء والفتيات في الغالب ساحات معارك، لا بسبب القنابل والقذائف، ولكن بسبب الأيدي والعقول البشرية القاسية للجماعات المسلحة التابعة للدول والجهات غير التابعة للدول التي تواصل استغلال فوضى الحروب لإلحاق العنف بأضعف أفراد مجتمعاتنا. فالنساء يتعرضن للاستضعاف والاغتصاب والتعذيب والاختطاف والإذلال، وكثير منهن يُنذرن في نهاية النزاعات لأنهن يتحملن آثار سوء المعاملة، بما في ذلك من خلال الحمل. إن زيادة العسكرة وانتشار الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تغذي حدوث العنف الجنسي بشكل منهجي وواسع النطاق في النزاعات. ويستخدم الجناة الأسلحة والذخائر لارتكاب الاغتصاب وتهديد الأفراد أو إرغامهم على القيام بأفعال جنسية ضد إرادتهم وإصابة وقتل ضحايا العنف الجنسي والناجين منه.

وكما ورد في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة، تشير دراسة أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في ستة بلدان عام 2021 إلى أن 70 إلى 90 في المائة من حوادث العنف الجنسي التي تم الإبلاغ عنها تمت باستخدام الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النارية. لذلك يكتسي دور تحديد الأسلحة ونزع السلاح في منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بالغ الأهمية. في ذلك الصدد، هناك أيضاً حاجة

القضوية وتقف على أهبة الاستعداد للمشاركة والتعاون بنشاط مع جميع أعضاء المجلس.

السيدة كريم (سيراليون) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر مالطة على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر مقدمات الإحاطات، السيدة برامبلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والسيدة نعمات أحمداي، مؤسسة ورئيسة منظمة نساء دارفور للعمل الجاد، والسيدة داناى غوريبرا، سفيرة النوايا الحسنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطاتهن الشاملة وعلى جهودهن الجسورة لدفع العمل العالمي الذي تشدد الحاجة إليه للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وبعد أن اختبرت سيراليون بنفسها الأثر المدمر للعنف الجنسي المتصل بالنزاع على الناس والمجتمعات، فإنها لا تزال ملتزمة بالانضمام إلى الجهود الاستباقية لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع من خلال نزع السلاح وتحديد الأسلحة على نحو يراعي المنظور الجنساني. إن انتشار العنف الجنسي سواء المتصل بحالات النزاع أو وقت السلم هو أمر مثير للقلق. وفي النزاعات الجارية، هناك روايات مروعة عن نساء ورجال وفتيات وفتيان من أعمار متباينة يُستهدفون عمداً ويقعون ضحايا جنسيين. إن وضع هذه الجريمة الخفية تاريخياً في صدارة مناقشاتنا هو السبيل الوحيد للتصدي لها.

وتشير سيراليون مع التقدير إلى التقرير الهام للأمين العام (S/2024/292)، الذي يوجز التقدم المحرز والمسائل الناشئة بشأن العنف الجنسي في المناطق المتأثرة بالنزاع للفترة المشمولة بالتقرير، فضلاً عن التوصيات التطلعية الرامية إلى تعزيز آليات امتثال الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لقرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الحاسمة. وقد أحطنا علماً، مع بالغ القلق، بالإدراج في المرفق للأطراف التي توجد أسباب معقولة للاشتباه في ارتكابها أنماط الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي أو مسؤوليتها عنها في حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ونشير على وجه الخصوص مع الأسف إلى أن المرأة السودانية تعاني بشدة

ينبغي للدول والشركاء الآخرين أن يدعوا إلى آليات مساءلة أقوى، بما في ذلك الإجراءات القضائية، ضد من يثبت ارتكابهم أعمال عنف جنسي متصلة بالنزاع، فضلاً عن إنشاء آليات لتعويض الضحايا. وينبغي للآليات العالمية والإقليمية والوطنية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح أن تسعى إلى الحصول على مشاركة فاعلة من الناجين من العنف الجنساني وعلى آرائهم، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بوصفهم أصحاب مصلحة رئيسيين. وبالمثل، ينبغي إدماج التحليل الجنساني والرصد المراعي للمنظور الجنساني في تلك الآليات من أجل التصدي بفعالية للأثار الجنسانية لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثالثاً وأخيراً، يجب أن نحسن جهودنا لمعالجة عدم المساواة المنهجية بين الجنسين التي يمكن أن تكون عاملاً مسبباً للعنف المرتبط بالنزاع، وخاصة ضد النساء والفتيات. في هذا الصدد، يكتسي تحقيق الغايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعدالة والمؤسسات القوية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما هدف التنمية المستدامة 5 و 16، أهمية حاسمة. كما أن التصدي للعوامل التاريخية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء النزاعات أمر أساسي للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

في الختام، تؤكد سيراليون من جديد التزامها بحماية الفئات السكانية الضعيفة وبذل جهود شاملة لمكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أقدم بخالص شكري إلى مالطة على عقد جلسة اليوم الهامة. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمم المتحدة العام باتن والسيدة أحمداي والسفير غيريرا على إحاطاتهم الشاملة وجهودهم المضنية لزيادة وعينا بهذه المسألة الملحة والهامة للغاية.

إن العنف الجنسي في حالات النزاع جريمة خطيرة تنتهك كرامة الإنسان انتهاكاً تاماً ويجب ألا يتم التسامح معها أبداً بغض النظر عن مكان وجودها في العالم. تشعر اليابان ببالغ القلق والجزع إزاء النتائج الواردة في أحدث تقرير للأمم المتحدة العام (S/2024/292)، الذي يشير إلى ارتفاع مستويات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، الذي يغذيه انتشار

إلى تعزيز مناهج تبادل المعلومات التي يمكن للدول الأعضاء من خلالها أن تتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة والتهديدات الناشئة المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ودور الأسلحة. ونعتقد أن ذلك سيعزز التعاون ويسمح للبلدان بالتعلم من تجارب بعضها بعضاً.

وتعتقد سيراليون أن هناك ضوءاً في نهاية النفق، لأن الأدلة تشهد على أن الإنفاذ الصارم للأطر القانونية والتنظيمية المناسبة يقلل من حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. إن التزامنا بمعالجة هذه المسألة، على سبيل المثال، يسترشد بالخبرة، بما في ذلك تطوير الفقه القانوني النقدي في المحكمة الخاصة لسيراليون. كانت المحكمة الخاصة أول محكمة جنائية دولية تعترف بالزواج القسري بوصفه جريمة جديدة ضد الإنسانية لكونه عملاً آخر من الأعمال اللاإنسانية. وتواصل سيراليون، في مرحلة التعافي وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، إظهار التزام كبير بالتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك من خلال إعلان حالة طوارئ عامة على الصعيد الوطني بشأن الاغتصاب في عام 2019. وتواصل سيراليون إعطاء الأولوية لمحاكمة الجناة وضمان المساءلة، مع الاعتراف أيضاً بالضرر الواضح الذي لحق بالضحايا والحاجة إلى الانتصاف. في ذلك الصدد، نود أن نشير إلى أهمية القرار 2467 (2019).

وفي ضوء ما تقدم، تود سيراليون أن تكرر التأكيد على النقاط الثلاث التالية:

أولاً، نشدد على ضرورة امتثال الدول والجهات غير التابعة للدول المنخرطة في النزاعات لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

ثانياً، ندعو جميع الدول الأعضاء والشركاء إلى تعزيز شبكات التأزر والتعاون من أجل صكوك ومعاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. في ذلك الصدد، نعتقد أنه

قرار الجمعية العامة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويشدد ذلك القرار على ضرورة المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للمرأة في جميع عمليات اتخاذ القرار والتنفيذ المتصلة ببرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والصك الدولي للتعقب. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد ذلك القرار وتنفيذه تنفيذًا كاملاً.

وعلى الصعيد الوطني، تلتزم اليابان صراحة في خطة العمل الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن، بتعزيز مشاركة المرأة وإدماج منظور جنساني في وضع وتنفيذ التدابير المضادة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغيرها من جهود نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي الختام، تؤكد اليابان من جديد التزامها بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع من خلال التجريد من الأسلحة وتحديد الأسلحة، بالبناء على مناقشات اليوم.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بكم في نيويورك، السيد الرئيس، لترؤس هذه المناقشة. وأشكر الممثلة الخاصة للأمم العام السيدة باتن ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم.

النساء من أكثر الفئات ضعفاً. وحقوقهن ومصالحهن عرضة للانتهاك أكثر من أي فئة أخرى. وهن في أمس الحاجة إلى الحماية. وتعارض الصين بشدة استخدام العنف الجنسي كوسيلة للحرب والإرهاب، وتدين بشدة جميع أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وتدعو المجتمع الدولي إلى اعتماد نهج شامل للتصدي له. وأود أن أشدد على النقاط التالية.

أولاً، من الضروري أن نتصدى بكل عزم لمختلف صور الانتهاكات الجنسية. وبدون فرض عقوبات فعالة على الأعمال الإجرامية، سيكون من الصعب ردع ومنع حدوث انتهاكات جديدة. وينبغي لجميع البلدان أن تعزز سيادة القانون، وأن تعاقب مرتكبي العنف من دون أي تسامح وفقاً للقانون، وأن تسعى إلى تحقيق العدالة للضحايا. وفي الآونة الأخيرة، شهدت هايتي تصاعداً في العنف العصابات، مما أسفر عن حوادث مروعة من العنف الجنسي تشكل تهديداً خطيراً للنساء والفتيات المحليات وتبث الخوف بين السكان. وتدعو الصين جميع الأطراف

الأسلحة وزيادة العسكرة. وكما يوصي تقرير الأمين العام، يجب أن نحسن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بإدماج جدول الأعمال هذا في أطر تحديد الأسلحة ونزع السلاح والاستفادة من آليات الأمم المتحدة وأدواتها ذات الصلة.

ما برحت اليابان دولة طرفاً في معاهدة تجارة الأسلحة منذ دخولها حيز النفاذ في عام 2014. تطلب المعاهدة من الدول الأطراف تقييم مخاطر إمكانية استخدام الأسلحة لارتكاب أعمال عنف جنساني خطيرة. وقد أعطت اليابان الأولوية لإضفاء الطابع العالمي على تلك المعاهدة وتكرر دعوتها للأطراف من غير الدول للانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. وللد من خطر استخدام عمليات نقل الأسلحة والأسلحة غير المشروعة لارتكاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، ينبغي لنا أن نعزز التعاون الدولي من خلال أطر مثل منتدى تبادل المعلومات المتعلقة بتسريب الأسلحة، وهو هيئة تابعة لمعاهدة تجارة الأسلحة يجري فيها تبادل المعلومات عن عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة. علاوة على ذلك، ينبغي لنا تعزيز تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ولتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، ساهمت اليابان بمبلغ مليوني دولار في صندوق كيان إنقاذ الأرواح (SALIENT)، وهو مبادرة للأمم المتحدة أطلقت في عام 2020 لدعم الدول الأعضاء في التصدي للعنف المسلح والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وفي مشروع المبادرة للحد من الأسلحة الصغيرة، يخصص ما يصل إلى 30 في المائة من الميزانية للأنشطة المتصلة بالشؤون الجنسانية، بما في ذلك منع العنف الجنساني. وتأمل اليابان أن يواصل كيان إنقاذ الأرواح SALIENT الإسهام في الحد من العنف الجنساني المتصل بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

وينبغي لنا أيضاً أن نكفل مشاركة المرأة في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح للتصدي على نحو ملائم للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. في كل عام، تعرض اليابان، بالاشتراك مع كولومبيا وجنوب أفريقيا،

المرتبط بالنزاع هو وقف الحرب نفسها والحيلولة دون اندلاعها. وبينما نتكلم الآن، استمر النزاع في قطاع غزة، حيث قتلت أكثر من 10 000 امرأة، أكثر من ستة أشهر حتى الآن. وتواجه أكثر من مليون امرأة وفتاة فلسطينية المجاعة. لا بد من وضع حد لتلك الكارثة الإنسانية التي صنعها الإنسان. ويتحتم تعزيز التنفيذ الكامل والفعال للقرار 2728 (2024) من أجل تحقيق وقف فوري لإطلاق النار في غزة ووقف جميع الأعمال التي تلحق الضرر بالمدنيين. وقد أحاطت الصين علما بالتقرير الذي أصدرته الممثلة الخاصة للأمين العام باتن عقب زيارتها في شباط/فبراير إلى إسرائيل بناء على دعوة والتي توجهت خلالها أيضا إلى الضفة الغربية المحتلة. ويحدونا الأمل في أن تأخذ الأطراف المعنية التوصيات الواردة في التقرير مأخذ الجد وأن تستجيب بشكل إيجابي.

والصين على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لتهيئة بيئة من السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم ولتقديم إسهام إيجابي في القضاء المبكر على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وفي النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

السيدة سامعي (الجزائر) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للرئاسة المالطية على اختيارها الحضيف للعنف الجنسي المتصل بالنزاع موضوعا لمناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر مقدمات الإحاطات على إحاطاتهن المتبصرة.

على الرغم من مرور 24 عاما على اتخاذ المجلس القرار 1325 (2000)، الذي يقر بالدور الحيوي للمرأة، لا سيما في منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، ما زلنا نشهد تأخيرا غير مقبول في تنفيذ أحكامه. وفي ذلك السياق، وتأكيذا للملاحظات التي أبدتها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال مشاركته في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحالية (انظر A/78/PV.5)، اعتمد بلدي خطة عمل وطنية في تموز/يوليه 2023، بهدف تحقيق أهداف قرار الأمم المتحدة هذا. وتهدف هذه الخطة في المقام الأول، التي وضعت بالتعاون مع مختلف الهيئات الوطنية وأصحاب المصلحة

إلى مساندة الشرطة الهايتية في مساعيها الرامية إلى الحفاظ على القانون والنظام، والتقيّد التام بحظر توريد السلاح، وسد القنوات التي تحصل من خلالها العصابات الإجرامية على الأسلحة والذخائر من المنبع، وتحقيق استقرار الحالة على أرض الواقع في أسرع وقت ممكن.

ثانيا، يجب أن نبذل كل جهد ممكن لقمع الأنشطة الإرهابية. في السنوات الأخيرة، أصبحت مشاكل الاختطاف والاتجار بالبشر وحوادث العنف الجنسي التي ترتكبها الجماعات الإرهابية في غرب أفريقيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى أكثر وضوحا. والعديد من الجهات الفاعلة المدرجة في تقرير الأمين العام (S/2024/292) كمشتبه في ارتكابها للعنف الجنسي هي جماعات إرهابية مدرجة على قوائم مجلس الأمن. ويتعين على جميع الأطراف أن تلتزم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛ واحترام سيادة البلدان المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية؛ وإفساح المجال كاملا للدور القيادي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها؛ ووضع حد للمعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب؛ وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب؛ ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بحزم.

ثالثا، يجب أن نشجع التنمية الشاملة للمرأة. إن مسألة العنف الجنسي لا تنشأ من فراغ. بل ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على المدى الطويل وأن يكتف من المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية، وأن يعجل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن يعزز تمكين المرأة، وأن يعزز المساواة بين الجنسين. ومن المهم إيلاء الاهتمام للاحتياجات الخاصة لضحايا العنف الجنسي، وتوفير الرعاية الطبية وخدمات المشورة النفسية في الوقت المناسب وبشكل عاجل ومساعدتهم على التعافي من الصدمة وإعادة الاندماج في مرحلة مبكرة. وترحب الصين بسن القوانين واعتماد خطط عمل لحماية النساء والأطفال في سري لانكا والصومال والبوسنة والهرسك.

إن الهدف النهائي للخطة المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع ليس مجرد جعل النزاعات خالية من العنف الجنسي. بل جعل العالم خاليا من الحرب. والسبيل الأساسي للتصدي للعنف الجنسي

بما في ذلك الحق في الحياة، بطريقة وحشية ومستمرة، وخاصة خلال الأشهر الستة الماضية.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، تشير التقارير إلى أن النساء والفتيات الفلسطينيات المحتجزات يتعرضن لأشكال متعددة من العنف والاعتداء الجنسيين. ووفقا للمكلفين بولايات والخبراء في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، تشكل النساء والأطفال الفلسطينيون أيضا أهدافا للهجمات المتعمدة وعمليات القتل خارج نطاق القضاء التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية في المناطق التي يلجؤون إليها أو أثناء فرارهم. ويجب إجراء التحقيق بصرامة في هذه الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها. ويجب أن يكون المبدأ التوجيهي هو عدم السماح مطلقا بالإفلات من العقاب على تلك الجرائم.

وتذكرنا معاناة المرأة الفلسطينية على نحو مأساوي بالحاجة الملحة إلى الوقف الفوري لجميع أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، على النحو الوارد في التوصية المضمنة في الفقرة 93 (أ) من تقرير الأمين العام لهذا الشهر عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2024/292). السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): استمعنا إلى مقدمات الإحاطات اليوم.

نعتقد أن ربط موضوع منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع بوقف الاستخدام العسكري للأسلحة وتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في إطار بند جدول الأعمال "الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن" أمر مصطنع ويحول الانتباه عن المسائل الهامة حقا الماثلة في كلا المجالين.

يدين الاتحاد الروسي العنف الجنسي بجميع أشكاله، وكذلك أي جريمة أخرى من الجرائم المرتكبة في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع. ويجب التحقيق في هذه الأعمال وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وهذا هو أحد أنشطة إنفاذ القانون الذي يندرج ضمن اختصاص الدول. كما تكمل التدابير التي اتخذتها هيئات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني تلك الجهود.

المعنيين، إلى تشجيع مشاركة المرأة في القطاعين الأمني والعسكري، وزيادة الوعي بأهمية المرأة، وتعزيز وجود المرأة في مختلف الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية، وتجنيد المزيد من النساء في صفوف القوات الأمنية والعسكرية، ودعم وصول المرأة وترقيتها إلى المناصب القيادية في الأجهزة الأمنية.

وتتمثل الجزائر إنجازاتها في تعزيز وضع المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، ولا سيما في تجاوز نظم الحصص والاستعاضة عنها بنظام تمثيل متوازن بنسبة 50/50. وتعكس تلك الخطوة التقدمية التزامنا ببناء مجتمع شامل للجميع وعادل تتمتع فيه المرأة بفرص متساوية للإسهام في جميع جوانب السياسة والاقتصاد والتنمية. وقد انعكس ذلك في الخطوات الكبيرة التي تحققت من حيث وجود المرأة وتمثيلها، حيث تجاوزت مشاركة المرأة الجزائرية في قطاع القضاء 54 في المائة من إجمالي المشاركين. علاوة على ذلك، تمثل النساء أكثر من 68 في المائة من الناشطين في قطاع التعليم العالي و 45 في المائة في قطاع البحث العلمي. وفيما يتعلق بقطاع الصحة، تمثل المرأة أكثر من 50 في المائة. وفي القطاعين العسكري والأمني، يجري العمل على تحقيق الأهداف المحددة في فئة الرتب العليا على نحو يتناسب مع ما تحقق في المجالات الأخرى. وتُظهر هذه الإحصاءات المذهلة فعالية خطة الحكومة ورؤيتها لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في المجتمع الجزائري.

وفي بياني اليوم بشأن هذه المسألة التي أثّرت في الوقت المناسب تماما، سأسلط الضوء على حالتين.

تدفع النساء والفتيات ثمنا باهظا للآزمة في السودان، التي اندلعت قبل عام، ويتعرضن لانتهاكات خطيرة. ولذلك، لا بد من الوقف العاجل لجميع أشكال العنف الجنسي والجنساني والتشجيع على وضع آليات العدالة والتعافي اللازمة. ومن الضروري أيضا ضمان مشاركة المرأة مشاركة هادفة في جهود السلام لضمان الطابع الشمولي المطلوب في أية عملية سلام.

وفي السياق ذاته، توجه الجزائر الانتباه إلى الحالة المأساوية للمرأة الفلسطينية التي تعاني أشد المعاناة وتنتهك حقوقها الأساسية،

القتالية وغير القتالية لقيادة موحدة وقواعد وأنظمة صارمة. ويجري التحقيق بسرعة في أي عمل من الأعمال غير القانونية ويحاسب الجناة.

كما أن فروعاً أخرى من التقرير غير متوازنة أيضاً. وعلى وجه الخصوص، فإن الفرع المتعلق بميانمار جاء متحيزاً ومسيباً مرة أخرى. وتشمل قائمة الجناة أساساً أفراد القوات المسلحة لميانمار، في حين يجري تجاهل الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون والمتشددون. وهذا لا يدل على موضوعية التقرير.

تعتبر روسيا تحديد الأسلحة ومراقبة إمدادات المعدات ذات الاستخدام العسكري، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ركيزة لصون السلام والأمن الدوليين في سياق مكافحة الإرهاب على وجه التحديد.

وفي هذا الصدد، من المهم أن يُعَيَّن الذين يتخذون القرارات بشأن مسائل الأمن الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن المشاركين في الأنشطة ذات الصلة، على أساس قدراتهم ومواهبهم ومزاياهم، بغض النظر عن جنسهم. وينبغي ألا تُدرج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تلقائياً في وثائق الأمم المتحدة غير ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك الوثائق المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ومن جانبنا، لا نرى كيف يمكن أن تفيد مناقشة تحديد الأسلحة المراعي للمنظور الجنساني في معالجة المشكلات الحقيقية التي تواجهها دول عديدة في جميع أنحاء العالم، ألا وهي، زيادة إمكانية حصول الإرهابيين والجماعات الإجرامية على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تفوق كل فئات الأسلحة الأخرى في عدد الضحايا الذين تخلفهم. وتُعَالَج هذه المشكلة في تقارير الأمين العام عن التهديدات التي يشكلها تنظيم داعش. ومع ذلك، لا تذكر هذه التقارير نفسها من أين يحصل الإرهابيون تحديداً على أسلحتهم.

وينبغي ألا يغض المجلس الطرف عن حقيقة أن الإرهابيين يحصلون على أسلحتهم عن طريق الشبكات الإجرامية أو مباشرة من الذين يزودونهم بها بكميات هائلة في جميع أنحاء العالم. كما

ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن إسهام الأمم المتحدة في هذا المجال محدود إلى حد كبير لأن السيدة برامبلا باتن هي التي تشغل منصب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. فقد حولت السيدة باتن تلك الولاية الهامة إلى مصدر للبيانات السياسية والأكاذيب الصارخة والتلاعب. وهذا أمر غير مقبول.

ويشكل الفرع المتعلق بأوكرانيا في تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2024/292) مثالا بارزا على هذا التسييس. ونود أن نشير في البداية إلى أن هذا الفرع من التقرير لا ينطوي على أي قيمة مضافة. فهو ليس سوى استتساخ للبيانات المأخوذة مما تُسمى بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتخضع هذه البعثة كما نعلم لسيطرة كيف بالكامل، مما يعني أنه لا يمكن اعتبار بياناتها موضوعية. ولكن هذه البعثة ذاتها أشارت إلى بعض الجرائم التي ارتكبها مسلحون أوكرانيون من ضرب وتعذيب بالصددمات الكهربائية وترهيب واغتصاب للأشخاص المشتبه في تعاونهم مع السلطات في دونيتسك ولوهانسك. ولكن هذه المعلومات لم تُدرج في تقرير السيدة باتن.

ويجب أن تكون أي ادعاءات ترد في التقرير ضد الدول أو الأطراف في نزاع ما موثوقة وقائمة على وقائع مؤكدة ومستمدة من مصادر يمكن التحقق منها. بيد أن الممثلة الخاصة للأمين العام تفضل إدراج اتهامات لا أساس لها من الصحة ضد القوات المسلحة دون تكبد عناء التحقق من هذه المعلومات.

وفي العام الماضي، طلبت روسيا رسمياً إلى الأمين العام قبل إصدار التقرير أن يقدم معلومات يمكن استخدامها في التحقق. وقوبلت تلك الطلبات بالتجاهل. وفي هذا العام، لم تقدم الممثلة الخاصة حتى الجزء ذا الصلة من التقرير إلى روسيا للتعليق عليه. وعليه، أصبح من الواضح أن أهدافها لا تشمل منع العنف الجنسي. وكل ما تنوي فعله هو توزيع النعوت السياسية.

وبالتالي، نود أن نشدد مرة أخرى على أننا نرفض تماماً التلميحات الواردة في التقرير. وتخضع تصرفات الجنود الروس في العمليات

تبين الحالة العالمية الراهنة بوضوح أهمية مراقبة عمليات نقل الأسلحة التقليدية والمنتجات العسكرية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا يسعنا إلا أن نعترف بأنه على الرغم من التدابير المتخذة، لا تزال النساء يقعن ضحايا لمختلف أشكال العنف ويُقتلن أو يُصابن في النزاعات المسلحة. ويجب أن نجد سبلا لحل هذه المشكلة في المجالات قيد النظر دون تسييس وإزدواجية في المعايير ودون ربط العنف الجنسي بشكل مصطنع بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر مالطة على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر السيدة باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام، وفريقها على إحاطتهم الشاملة وعلى التقرير (S/2024/292). وأشيد بجهودها، بما في ذلك ما يتعلق بأوكرانيا، ولهذا السبب رأى زميلي الروسي أن يركز بيانه على مهاجمتها.

وأود أيضا أن أشكر السيدة غوريرا، سفيرة النوايا الحسنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على بيانها القوي وعلى انضمامها إلينا هنا اليوم، وأشكرها على جهودها بشأن هذه المسألة.

يصادف هذا الشهر مرور 10 سنوات على حادث الاختطاف الذي شهدته شيبوك في نيجيريا. وأتذكر ذلك اليوم جيدا، حيث كنت أشغل منصب مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة للشؤون الأفريقية وأتذكر مشاعر الغضب الشديد. لقد مرت 10 سنوات منذ أن اختطفت جماعة بوكو حرام أكثر من 270 تلميذة من مهاجعهن وأجبرتهن على حياة الاستعباد الجنسي والاسترقاق المنزلي؛ وانتزعتهم من عائلاتهن وحياتهن ومستقبلهن. ولا يزال ثلث هؤلاء الفتيات مفقودات حتى يومنا هذا.

وأتمنى لو كان بإمكانني القول بأن هذا الاختطاف المروع كان بمثابة نقطة تحول وأنه كان آخر حالة من هذا النوع من العنف ضد النساء والفتيات. ولكن كما يكشف تقرير هذا العام بوضوح، ما زلنا نشهد أزمة عنف جنسي مرتبط بالنزاعات على مستوى العالم. وفي

أن الأسلحة والمعدات التي تركتها الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في أفغانستان يستخدمها حاليا الإرهابيون، بما في ذلك داعش، في جنوب آسيا وفي أفغانستان نفسها. وينتهي المطاف بالأسلحة التي ترسلها الدول الغربية إلى نظام كيبف في أيدي الجماعات الإجرامية في أوروبا والإرهابيين في أفريقيا.

وفي الوقت الحالي، تعمل حكومة الولايات المتحدة من أجل صرف 23 بليون دولار لأوكرانيا و 26 بليون دولار لإسرائيل حتى تتمكن من تجديد مخزوناتهما من الأسلحة الأمريكية. وهذه الأسلحة بالتحديد هي التي ستؤجج أنشطة الإرهابيين والمجرمين في جميع أنحاء العالم وستؤدي بحياة الآلاف من النساء والأطفال.

وقد بادرت روسيا في مجلس الأمن منذ فترة ببذل جهود لتعزيز المعايير القائمة في مجال مكافحة عمليات نقل الأسلحة إلى الإرهابيين. وفي عام 2017، اتخذ القرار المتخصص 2370 (2017) بدعم نشط منا. وقد شجعنا إدراج هذا الموضوع في القرار 2462 (2019)، بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، والقرار 2482 (2019)، بشأن مكافحة الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب. وفي عامي 2018 و 2019، عُقدت عدة مؤتمرات دولية كبرى في موسكو حول هذا الموضوع.

ومع ذلك، لم تتحسن الحالة منذ ذلك الحين لأن التدابير التي وضعها مجلس الأمن لا يمكن تنفيذها إلا من خلال التعاون غير المسيس بين الدول، في إطار الدور التسيقي المركزي للأمم المتحدة، وهو أمر نادر هذه الأيام.

وتؤيد روسيا تعزيز التفاعل والتسيق بين الآليات المتخصصة ذات الصلة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وبناءً على طلب من بلدي، أطلق مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برامج مساعدة تقنية متخصصة لتعزيز قدرة بلدان وسط آسيا على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، بما في ذلك منع وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين. وستقدم المرحلة التالية من المشروع مساعدة مماثلة للدول الأفريقية.

بلد تلو الآخر، يظل الإفلات من العقاب هو القاعدة وليس الاستثناء. فمن نيجيريا إلى إسرائيل، ومن ميانمار إلى السودان، ومن هايتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، شهدنا جماعات إرهابية وعصابات إجرامية وجماعات مسلحة غير تابعة للدول تختطف النساء والفتيات وتستغلن جنسيا. وقد رأينا الاغتصاب يُستخدم كأداة للحرب.

وأشير إلى أن التقرير يدعو إلى إطلاق سراح ما يقرب من 3 000 من الأيزيديين الذين لا يزالون في عداد المفقودين، وكذلك الرهائن الذين اختطفتهم حماس والجماعات الإرهابية الأخرى من إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ونعلم من تقارير الأمم المتحدة أن العديد من هؤلاء الرهائن قد تعرضوا للعنف الجنسي أثناء وجودهم في الأسر.

هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لمكافحة وباء العنف هذا ومعالجة آثاره وأسبابه الجذرية، والأهم من ذلك، مساعدة الناجين من آثاره على التعافي. ولكنني أود التركيز اليوم على ثلاثة إجراءات أساسية أمامنا، كما هو مفصل في هذا التقرير.

الإجراء الأول هو محاسبة مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وتتفق الولايات المتحدة مع استنتاج الممثلة الخاصة بأنه

يجب على المجتمع الدولي مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز مؤسسات سيادة القانون وبناء القدرات في مجال علم الأدلة الجنائية حتى يتمكن المحققون من جمع الأدلة اللازمة بشكل سليم من أجل توجيه الاتهام إلى مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وإدانته. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالعمل الذي يقوم به فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع لتنظيم دورات تدريبية وتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات القانونية وقدرات علم الأدلة الجنائية للحكومات الوطنية. وأود أن أشيد بالجهود المبذولة في سيراليون وأوغيدي بيانها الذي أوصت فيه بتعزيز آليات المساءلة.

وتتطلع الولايات المتحدة بهذا العمل الحاسم أيضا. ففي هايتي، على سبيل المثال، وفي إطار استراتيجية الولايات المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار في هايتي، يعمل مكتب الشؤون الدولية

للمخدرات وإنفاذ القوانين ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في شراكة لدعم الشرطة الوطنية الهايتية ومساعدتها على بناء الثقة مع المجتمعات المحلية التي تخدمها وتدريب الضباط على التخفيف من حدة حالات العنف الجنساني والتصدي لها والتحقيق فيها. وفي أوكرانيا، تدعم الولايات المتحدة أيضا جهود مكتب المدعي العام في توثيق جرائم الحرب - بما في ذلك تلك التي تنطوي على عنف جنسي مرتبط بالنزاع - التي ارتكبتها القوات الروسية والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها.

ولكن هذا العمل يتطلب مشاركتنا جميعا. إن واحدة تقريبا من كل ثلاث نساء قد تعرضت للعنف الجنسي في حياتها، أو ستعرض له. وضخامة هذه الأزمة في حد ذاتها تقتضي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل معا ومع فريق الخبراء وتبادل أفضل الممارسات وتنسيق الموارد الجماعية. ويجب علينا منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات قبل أن يحدث، وليس مجرد معالجته بعد حدوثه.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية - التصدي للتحديات البنيوية التي تمكن من ارتكاب العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتيسره وتفاقمه، ولا سيما انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وكما يشير التقرير، فإن ما بين 70 و 90 في المائة من حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في ميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان تُستخدم فيها أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة. والواقع أن الانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة وذخائرها وتوفرها على نطاق واسع قد يسر هذه الحوادث بشكل مباشر.

والأدهى من ذلك أن العنف الجنسي لا يزال يؤدي دورا هاما في الاقتصاد السياسي للحرب. ويجري الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي؛ ويتم اختطافهن مع تهديدهن بالعنف الجنسي واستخدام هذا العنف معهن من أجل ابتزاز مبالغ فدية أعلى. وهذا ما نراه في هايتي، حيث توجع تجارة الأسلحة غير المشروعة استخدام العصابات للعنف الجنسي بشكل استراتيجي. ولهذا السبب، ستواصل الولايات المتحدة العمل عن كثب مع شركائنا في الأمم المتحدة وفي

غير الدول التي تروغ النساء والفتيات من دون التعرض للعقاب، ولكفالة عدم ارتكاب القوات الحكومية للعنف الجنسي.

لنسع إذن إلى تحقيق العدالة للناجين ومنحهم الدعم الذي يحتاجون إليه للتعافي هم ومجتمعاتهم. ولنضع الناجين في صميم جهودنا، سواء هنا في الأمم المتحدة أو في فرادى الدول الأعضاء. ولنعمل على مكافحة دوافع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولنعمل على إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي أتاحت ترسيخ العنف الجنساني لفترة طويلة جدا.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشيد برئاسة مألطة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة. ونود أيضا أن نعرب عن بالغ تقديرنا للإحاطات الشاملة والمتبصرة التي قدمتها السيدة برامبلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والسيدة داناى غورييرا، سفيرة النوايا الحسنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة نعمات أحمداي، مؤسسة ورئيسة مجموعة عمل نساء دارفور.

إن العنف الجنسي المتصل بالنزاع انتهاك جسيم يقوض حقوق الإنسان. وتتضرر منه النساء والفتيات بشكل غير متناسب. وكما يشير آخر تقرير للأمين العام (S/2024/292)، فإن هذه الأنواع الشنيعة من الجرائم تزايدت للأسف في سياق اندلاع النزاعات وتضاعفها في العام الماضي. وتترك هذه الجرائم أثرا مدمرا على حياة الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمعات ككل. وتدين موزامبيق بشدة استخدام العنف الجنسي، الذي يجب محاسبة مرتكبيه. ونذكر أن عددا من العوامل توجع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ومنها انتشار الأسلحة وزيادة العسكرة. ويدفعنا هذا الواقع المؤسف إلى التفكير في المنظورات الجنسانية وأهمية تحديد الأسلحة بالنسبة للنساء المعرضات لخطر هذا العنف، وإلى النظر في دور الديناميات الجنسانية في وضع المبادرات والسياسات الرامية إلى تحديد الأسلحة وتنفيذها ورصدها.

وتبين تجربتنا في موزامبيق أن مشاركة المرأة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يمكن أن تساعد على كفالة العدالة لضحايا

كينيا لإنشاء نظم وعمليات في إطار البعثة المتعددة الجنسيات لدعم الأمني في هابتي لتحقيق أهداف، من بينها منع تهريب الأسلحة.

ولهذا السبب، سنواصل التمسك بسياسة الولايات المتحدة المتعلقة بنقل الأسلحة التقليدية التي توجه وكالاتنا الحكومية إلى تقييم ما إذا كانت عمليات نقل الأسلحة التي تقوم بها الولايات المتحدة يمكن استخدامها لارتكاب أو تيسير أو زيادة خطر العنف الجنساني. ولهذا السبب، سنواصل العمل مع لجان الجزاءات التابعة للأمم المتحدة لتحديد الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

ونقطتي الثالثة والأخيرة هي أنه في سياق كل هذا العمل، يجب أن نكفل أن يكون نهجنا - الممتد من جهود تخفيف الأثر إلى التوثيق، ومن الرصد إلى الملاحقة القضائية - متمحورا حول الناجيات والناجين وقائما على الموافقة ومرتبئا بخدمات التصدي للعنف الجنساني. ويشدد هذا التقرير على أهمية ذلك النهج ويسلط الضوء على الحكومات التي تتصدى بنشاط للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتُمكن المرأة من تولي القيادة. إن أماكن مثل كولومبيا والبوسنة والهرسك والعراق وجمهورية أفريقيا الوسطى تبين للعالم كيف يمكن أن يساعد التركيز على الناجين في تعافي المجتمعات. وتدعم الولايات المتحدة، من جانبها، الآخرين لكي يحذوا نفس الحذو، من مساعدة المؤسسات الأوكرانية على تزويد الناجيات بالدعم النفسي والاجتماعي وخدمات إعادة الإدماج واتباع نهج يركز على الناجين للمساعدة القانونية، إلى تمويل خدمات تقديم المشورة التي تساعد على تمكين الناجين ومقدمي الخدمات في جنوب السودان، والعمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية في الهند لتحديد الدعم القانوني والاجتماعي المقدم للنساء الضعيفات المعرضات لخطر العنف الجنساني، بما في ذلك تمكين نساء الروهينغيا، المعرضات بشدة لخطر هذا العنف، للتخلص من العلاقات التي يتعرضن فيها للإيذاء، والحصول على الخدمات المقدمة للناجيات والحصول على حماية الشرطة المحلية.

وعلى الرغم من مرور 10 سنوات منذ ذلك اليوم الرهيب في نيجيريا، لا يزال يتعين القيام بكثير من العمل لمحاسبة الجهات من

لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وضمان استمرار الدعم للناجين وتعزيز المساواة بين الجنسين. وفي هذا السياق، تؤكد موزامبيق من جديد التزامها الراسخ بمواصلة الإسهام في عملنا الجماعي من أجل التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بسبل منها تحديد الأسلحة.

ونعتقد أن بإمكان النساء والفتيات الاضطلاع بدور تحويلي في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعمليات السلام يجب أن نستفيد منه لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في العالم.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر الممثلة الخاصة، باتن، والسيدة أحمداي والسيدة غورييرا على إحاطاتهن اليوم، وأود بصفة خاصة أن أشكر الممثلة الخاصة باتن على التزامها بالتحدث باسم الضحايا والناجين وعلى التزامها بولايتها وتنفيذها.

إن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ليس نتيجة حتمية للحرب. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بالتصدي لذلك العنف. لقد أعطينا الأولوية لهذه الخطة، من خلال قيادة الممثل الخاص لرئيس وزرائنا وأسهمنا، من خلال مبادرات رئيسية، بما في ذلك إطلاق مدونة مراد. وأود أن أحدد ثلاث أولويات.

أولاً، فيما يتعلق بمحور مناقشة اليوم، يقدر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن ما بين 70 إلى 90 في المائة من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع تنطوي على أسلحة وأسلحة نارية. وفي السياقات التي تسهم فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة المتاحة على نطاق واسع في ارتفاع معدلات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، يمكن أن يؤدي التحديد الفعال للأسلحة التقليدية دوراً حيوياً في الوقاية، وينبغي أن تكون المرأة في صميم تلك الجهود. وتسلط خطة عملنا الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الضوء على أهمية تحديد الأسلحة. وندعو إلى تنفيذ تدابير وطنية لتحديد الأسلحة، بما في ذلك ضوابط فعالة على الصادرات، لتعزيز منع العنف الجنسي المرتبط

العنف الجنسي المتصل بالنزاع وبناء السلام بصفة عامة. وإضافة إلى ذلك، أصبحنا ندرك أن المبادرات الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع يجب أن تشجع مشاركة المرأة في عمليات السلام وصنع القرار، وأن تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات، وأن تحسن قدرة النظم القضائية على منع حالات العنف الجنسي والتصدي لها. وتكتسي المبادرات الدولية والإقليمية أهمية قصوى في التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع ومنعه، وفي تحديد الأسلحة، لأنها تمكن البلدان في مختلف المناطق من اتخاذ إجراءات منسقة.

ونعتقد أن إنهاء العنف الجنسي المتصل بالنزاع عامل حاسم في تحقيق سلام وأمن مستدامين، خاصة في قارتنا الأفريقية. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على الإسهام الجدير بالثناء الذي قدمته مؤسسة شهر العفو الأفريقي لتسليم وجمع الأسلحة غير المشروعة والأسلحة الخفيفة في الجهود الرامية إلى تحديد الأسلحة. واتخذ هذا الإجراء في إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق وهو قائم منذ عام 2017. وساعد على الحد من توافر الأسلحة، مما قلل من سهولة حصول مرتكبي جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع عليها. ولدى أفريقيا إطار يهدف إلى منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ويشمل الموقف الموحد للاتحاد الأفريقي بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، وحملة الاتحاد الأفريقي بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له لعام 2019، وشبكة الاتحاد الأفريقي المعنية بالشؤون الجنسانية وبناء السلام لعام 2018. وترمي هذه المبادرات إلى التوعية وبناء القدرات وتشجيع التنسيق بشأن تحديد الأسلحة والتعاون لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له وتعزيز السلام والأمن المستدامين في قارتنا.

وفي سياق عمليتنا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني، بذلت موزامبيق جهوداً هائلة لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وإضافة إلى ذلك، تتضمن خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن عنصراً لمنع هذا العنف والتصدي له بفعالية. وعلى الرغم من إحراز تقدم، لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل

النزاع في العام الماضي. وقد انضم ستة وعشرون عضواً، بما في ذلك حكومات ومنظمات متعددة الأطراف وناجون ومنظمات مجتمع مدني والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وما زلنا نرحب بالأعضاء الجدد. إننا ندفع إلى الأمام، من خلال التحالف، تنسيقاً دولياً أقوى للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتقديم الدعم للناجين.

ولذلك، فإننا ندعو أعضاء المجلس إلى تنفيذ توصيات التقرير والاضطلاع بدورهم لإنهاء هذه الأعمال البغيضة ووضع حد للإفلات من العقاب على ارتكابها نهائياً.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أولاً أشكر الرئاسة المالطية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وأشكر مقدمات الإحاطات على بياناتهن وشهادتهن المروعة.

وأكرر دعم فرنسا الكامل لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، الذي يحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشائه. وكما يبين التقرير السنوي للأمين العام (S/2024/292)، فإن العنف الجنسي أخذ في الازدياد، ويؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات في السودان، الذي يشهد واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وكذلك في جنوب السودان وهايتي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعديد من حالات النزاع الأخرى. وتحيط فرنسا علماً بتضمين التقرير السنوي جزءاً عن غزة والضفة الغربية، وتكرر إدانتها بأشد العبارات للاعتداءات الإرهابية والعنف الجنسي التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وندين بأشد العبارات استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، أينما ارتكب. ونلاحظ أن التقرير السنوي الحالي يشير، مثل تقرير العام الماضي، إلى الاستخدام المتكرر للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، من قبل القوات الروسية في الحرب ضد أوكرانيا.

وتركز مناقشة اليوم المفتوحة على الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، التي تستخدم في الأغلبية الساحقة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وندعو الدول إلى الامتثال

بالنزاعات. وسيساعد إصلاح قطاع الأمن المراعي للمنظور الجنساني على ضمان ألا يستخدمه حاملو السلاح لارتكاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. إن انتشار العنف الجنسي المرتبط بالنزاع على نطاق واسع، كما هو مبين في التقرير السنوي للأمين العام (S/2024/292)، أمر صادم حقاً. ولمجلس الأمن دور أساسي يؤديه في تشكيل الرد الدولي على ذلك العنف. وينبغي لنا أن نستخدم الأدوات المتاحة للمجلس لردع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في المستقبل، بما في ذلك من خلال فرض جزاءات عند الاقتضاء.

ثانياً، هناك ثلاثة سياقات أود أن أسترعي إليها اهتماماً خاصاً. أولاً، في السودان، وكما أوضحت لنا إحاطة السيدة أحمادي المؤثرة بجلاء بّين، فإن التقارير عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ترسم صورة قاتمة، والمملكة المتحدة تدعم الشركاء لرعاية الناجين وحمايتهم. ونردد دعوة الأمين العام إلى وقف العنف، ووقف فوري ومستدام لإطلاق النار، وممرات إنسانية حتى يتمكن الناجون من الحصول على الدعم. والسياق الثاني هو أوكرانيا. فهناك أدلة - وهي أدلة متزايدة - على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الذي ارتكبهت القوات الروسية ضد المدنيين وأسرى الحرب الأوكرانيين. وقد أدين اثنان من الجناة الروس بتهمة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويبدو أن تلك الأفعال تظهر نمطاً يستخدم فيه العنف الجنسي المرتبط بالنزاع كسلاح من أسلحة الحرب ويساعد فريق الخبراء التابع لمبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع التابع للمملكة المتحدة في بناء القدرات التحقيقية لدعم المساءلة في أوكرانيا. وفيما يتعلق بالسياق الثالث، في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، ندين جميع الادعاءات والتقارير المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وندعو إلى إجراء تحقيقات شاملة واتباع نهج يركز على الناجين، والإفراج الفوري عن الرهائن ومعاملة المحتجزين بكرامة وبما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

وأخيراً، في عالم يكون فيه 80 سنناً هو كل ما يتطلب الأمر لتدمير حياة فتاة، كما سمعنا من السيدة غورييرا، تواصل المملكة المتحدة دفع العمل لتعزيز الاستجابة العالمية للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بعد أن أنشأت التحالف الدولي لمنع العنف الجنسي في حالات

بمبلغ 14 مليون يورو في الصندوق العالمي للناجين من أجل ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ويجب علينا أيضاً أن نعمل معاً للتصدي بشكل جماعي لمسألة الأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب المرتبط بالنزاع.

أخيراً، من المهم اتخاذ إجراءات لاعتماد جزاءات ضد مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وعلى وجه الخصوص، نؤيد تعزيز خبرة أفرقة الخبراء التابعة للجان الجزاءات في ذلك الصدد وإبلاء مزيد من الاعتبار في عمل اللجان والأفرقة الواردة في مرفق التقرير السنوي للأمين العام. وينبغي أن ننظر في إدراج معيار للتصنيف يتعلق بالعنف الجنسي في نظم الجزاءات التي لا تتضمن بالفعل معياراً، حيثما كان ذلك مناسباً.

السيدة بيرسود (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام برامبلا باتن، وسفيرة النوايا الحسنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة داناى غورييرا، والسيدة نعمات أحمداي على إحاطتهن.

أبرز تقرير الأمين العام الأخير عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (S/2024/292) مرة أخرى حقيقة أن التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتوافرها على نطاق واسع ييسران بشكل مباشر حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ويعززان بيئة تشجع على ارتكابها. ولا تزال الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية تستخدم العنف الجنسي المتصل بالنزاع كأسلوب من أساليب الحرب، وأداة للتعذيب، ووسيلة لتأكيد القوة والهيمنة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الضحايا والناجين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

وفي حين أن النساء والفتيات يشكلن الغالبية العظمى من المتضررين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، فإنهن ما زلن مستبعدات من العملية الرئيسية لصنع القرار بشأن مسائل السلام والأمن. وتشدّد غيانا على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى، بما في ذلك في صنع القرار، وعلى جميع مستويات العمليات السياسية وعمليات بناء السلام، وفي جهود نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وينبغي لمجلس الأمن والمنظمات الإقليمية أن تكثف جهودها

الصارم لالتزاماتها الدولية في ذلك الصدد، ولا سيما الالتزام المنصوص عليه في معاهدة تجارة الأسلحة بأن تنتظر، عند تقييم طلبات التصدير، في خطر إمكانية استخدام الأسلحة لارتكاب أعمال خطيرة من أعمال العنف الجنساني أو لتيسير ارتكاب ذلك العنف. وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرارين 2616 (2021) و 2220 (2015) بشأن تسجيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعبئها وبشأن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في حزيران/يونيه، موعد نهائي هام في ذلك الصدد.

ويجب أن يواصل مجلس الأمن اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من جميع جوانبها. وفي ذلك الصدد، نشكر هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على جميع التدابير التي اتخذت.

ويجب علينا أولاً أن نتصرف بمكافحة الإفلات من العقاب، كما دعت إلى ذلك بقوة السيدة غورييرا. ويجب علينا أن ندعم السلطات الوطنية حتى يعاقب التشريع على الجرائم الجنسية وتتاح للضحايا إمكانية الوصول إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، نشيد بالعمل الحيوي الذي يقوم به فريق الخبراء التابع للممثلة الخاصة، الذي نظم مؤخرًا المؤتمر الدولي الأول للمدعين العامين بشأن هذا الموضوع، بمشاركة فرنسا في رعايته. وكذلك نرحب بجهود المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في هذا النوع من أنواع العنف.

ويجب علينا أن نعمل من خلال دعم الضحايا الباقين على قيد الحياة، ويجب علينا أن نكفل حصولهم على الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ونعيد التأكيد على أن فرنسا تسهم، في إطار خطة عملها الوطنية الثالثة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للفترة 2021-2025،

ومن الأهمية بمكان أيضاً مكافحة الإفلات من العقاب وأثره في تشجيع الجناة من خلال تعزيز المساءلة. وينبغي استبعاد الجرائم التي تنطوي على عنف جنسي من أحكام العفو والحصانة. وينبغي للمجلس أن يواصل الإصرار على أن تعتمد الدول والأطراف من غير الدول في النزاعات التزامات محددة زمنياً بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، وأنه ينبغي رصد الامتثال لتلك الالتزامات. وثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز الروابط بين الأطراف المدرجة أسماؤها في تقارير الأمين العام السنوية عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والإدراج في الجزاءات. وتعتقد غيانا أن العنف الجنسي والجنساني ينبغي أن يكونا معياراً قائماً بذاته لفرض الجزاءات على معاودي ارتكاب الجرائم. في الختام، تؤكد غيانا من جديد التزامها بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبالقضاء على العنف الجنسي المتصل بالنزاع من خلال تدابير منسقة للتجريد من السلاح وتحديد الأسلحة تراعي المنظور الجنساني. ولا يمكننا القضاء على آفة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع إلا من خلال العمل الجماعي والاستثمار المستدام وتعزيز المساواة بين الجنسين، وكذلك من خلال ضمان العدالة والدعم للناجين، إلى جانب الإدماج الكامل للمرأة في جميع عمليات صنع القرار.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن امتناني للمعلومات التي قدمتها الممثلة الخاصة براميل باتن، وسفيرة النوايا الحسنة داناي غورييرا، وممثلة المجتمع المدني نعمات أحمداي.

وتحيط إكوادور علماً بمحتويات تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع لعام 2023 (S/2024/292) وتأسف لأن تصعيد العنف المرتبط بالنزاع المسلح على نطاق عالمي لا يزال يقوض أمن وكرامة السكان المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات والأشخاص ذوي الهويات الجنسية المتنوعة. يوثق التقرير حالات تم التحقق منها لاستخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب، فضلاً عن الزيجات القسرية والحمل غير المرغوب فيه، وقيم صلة بين استمرار تلك الجرائم وتفاقم النزاعات المسلحة. ويقر أيضاً بأن النزاعات واللجئات والمهاجرات يشكلن واحدة من أضعف الفئات في العالم وهن

لربط أطر نزع السلاح بآليات الأمم المتحدة وأدواتها، ولا سيما في الفترة المفضية إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. يمكن لإدماج المنظورات الجنسانية في مناقشات نزع السلاح أن يعزز إلى حد كبير منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما يكفل أن تكون الحلول شاملة وفعالة على حد سواء.

وينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وينبغي أن تتضمن الولايات التي يأذن بها لعمليات السلام وتجديدها أحكاماً تنفيذية، فضلاً عن تدابير لتحديد الأسلحة ونزع السلاح تهدف إلى منع العنف الجنسي والتصدي له. وحتى عندما تمرّ عملية السلام بخفض تدريجي متسارع، فمن الضروري الحفاظ على ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ، فضلاً عن المشاركة مع الأطراف بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. في ذلك الصدد، نعترف بالإسهام الحاسم لمستشاري حماية المرأة. ونشدد أيضاً على أنه لا غنى عن استدامة الاستثمارات في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي إصلاح قطاع الأمن خلال عمليات الانتقال وتخفيض عدد البعثات. إن الحفاظ على تلك الاستثمارات أمر حاسم لحماية المدنيين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ومنع تكراره. واستمرار دعم المؤسسات الوطنية والمحلية وبناء قدراتها أمران حيويان لضمان ألا تكون المكاسب عابرة ولإرساء أساس متين للتنمية والمساواة والمساءلة - وهي عوامل حاسمة لمنع العنف الجنسي وردعه.

إن متانة التعاون الدولي والتقيّد بمعاهدة تجارة الأسلحة أمر ضروري للتخفيف من مخاطر العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي تشكلها عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة وانتشارها. ويجب على الدول الأطراف في المعاهدة أن تمتثل لالتزاماتها بموجب المعاهدة بإجراء تقييم شامل لخطر ما إذا كان يمكن استخدام الأسلحة لارتكاب أعمال عنف جنساني خطيرة أو تيسيرها، ويجب أن تفعل ذلك قبل الإذن بتصدير تلك الأسلحة. وسيطلب التقييم الفعال للمخاطر بموجب المعاهدة جمع البيانات وتصنيفها بصورة منهجية.

تؤكد إكوادور على أهمية تعزيز الإجراءات الرامية إلى وضع أطر عمل وقائية للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ولمعالجة الأسباب الجذرية لتلك النزاعات؛ وللاستخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية من أجل التوصل إلى اتفاقات حاسمة لوقف إطلاق النار؛ وكفالة تمكين الضحايا ومشاركتهم الكاملة والأمنة في عمليات بناء السلام وحفظ السلام، وفقاً لأحكام القرار 1325 (2000) وسائر القرارات.

وأختتم بياني بالتأكيد على التزام فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن. ويتعين مواصلة العمل المنهجي المبذول بقيادة سويسرا وسيراليون، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سعياً لإلقاء الضوء على التحديات المحددة في كل سياق من سياقات النزاع، وتشجيع إدراج مرتكبي الانتهاكات في قوائم الجزاءات، وضمان أن تشتمل قرارات المجلس أحكاماً صريحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

السيد جيوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): تشهد جرائم العنف الجنسي والجسدي، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، ازدياداً مستحقاً على الصعيد العالمي. وما برح يمارس كأسلوب من أساليب الحرب. ولا يشكل ذلك انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي فحسب، وقد يرقى إلى جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية، بل هو أيضاً من أقيح الجرائم ويتعين القضاء عليها.

نرحب بتركيز المناقشة المفتوحة هذا العام على منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع عن طريق تقليص العسكرة وتحديد الأسلحة على نحو مراعى للمنظور الجنساني. نحن مصدومون من النتائج الواردة في تقرير الأمين العام الأخير (S/2024/292)، على حد ما استعرضته للتو الممثلة الخاصة باتن. ونتوجه بوافر العرفان للسيدة أحمادي والسيدة غوريلا على ملاحظتهما وتقانيهما.

إن توافر الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، يؤثر على حياة النساء والفتيات بشكل جسيم. لقد أثير ذلك الأمر اليوم، ولكن أود أن أكرر أن زهاء 70 إلى 90 في المائة

معرضات بشكل متزايد لخطر الوقوع ضحايا لشبكات الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي. كما يسجل اتجاهاً متزايداً في عدد النساء اللاتي يواجهن هجمات قائمة على النوع الاجتماعي من العنف السياسي والمعلومات المضللة ونشر خطاب الكراهية والمضايقات عبر الإنترنت وخارجه كاستراتيجيات لتشويه سمعتهم في الساحة السياسية وترهيب المدافعات عن حقوق الإنسان وتقييد مشاركتهم السياسية.

ومن أكثر العناصر التي نوقشت في المناقشة المفتوحة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي نظمها بلدي في كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/PV.9509) حقيقة أن معظم حوادث العنف المتصلة بتلك الأسلحة يرتكبها رجال، وأن إساءة استخدامها المتزايدة تضاعف أيضاً حلقات العنف الجنسي في حالات النزاع وتزيد من إفلاتهم من العقاب. لذلك يتحتم أن يشارك عدد أكبر من النساء في عمليات السلام وفي صنع القرار بشأن تحديد الأسلحة. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن قيام الأمم المتحدة بالتحقق من المعلومات المتعلقة بعدد حالات العنف الجنسي في حالات النزاع وقائمة مرتكبيها المحتملين هو أمر وثيق الصلة بالجهود الرامية إلى كبح هذه الممارسة المثيرة للاشمئزاز وعامل حاسم في القضاء على الإفلات من العقاب عن طريق إنشاء نظم شفافة للمساءلة والعدالة التصالحية تركز على الضحايا، وفقاً للقرار 2467 (2019).

ويعتقد وفد بلدي أن من الضروري تعزيز العمل المنسق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية بغية ضمان أن تتمكن الأفرقة في الميدان من العمل بأمان والتمتع بحرية التنقل في أصعب المناطق، مما يمكنها من مواصلة جمع الإحصاءات التي تعطي الضحايا صوتاً وتوجه عملية صنع القرار في المجلس والمجتمع الدولي. في ذلك الصدد، أود أن أنوه بعمل الشبكة المشتركة بين الوكالات لمبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، الأمر الذي يدل على فعالية تنسيق إدارة التمويل لبناء القدرات المؤسسية ولتنفيذ البرامج والمشاريع الرامية إلى منع العنف الجنسي على الصعيد المحلي ولكن من منظور إقليمي وعالمي.

العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك في سياق النزاع. ولذلك، ندعو إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة في جميع العمليات وصنع القرارات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وتدين سلوفينيا بشدة العنف الجنسي والجنساني. وندعو جميع أطراف أي نزاع إلى وقف جميع أشكال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع فوراً. ويجب أن يستند أي تصد لحوادث العنف من هذا القبيل إلى الحقوق ويركز على احتياجات الناجيات. ويشمل إتاحة الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتوافرها، فضلاً عن الدعم النفسي والاجتماعي للناجيات.

لقد بهتتا من أن الإفلات من العقاب ما برح القاعدة المهيمنة مما يسهم في تهيئة بيئة تقضي إلى ارتكاب جرائم العنف الجنسي. ونحث جميع الدول الأعضاء على تكثيف الجهود لضمان المساءلة عن تلك الجرائم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نشر فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع ومستشارين لشؤون حماية المرأة من أجل مساعدة نظم العدالة الوطنية في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات. ومن المهم أيضاً أن تتاح للناجيات إمكانية الوصول إلى العدالة في بيئة آمنة ومأمونة، حيث يمكنهن الإبلاغ عن العنف والشعور بالأمان والحصول على الدعم القانوني الكافي.

وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ المزيد من التدابير للتصدي للعنف الجنسي والجنساني على نحو شامل. وأحد هذه السبل إدماج المسائل الجنسانية في نظم الجزاءات على نحو أكثر انتظاماً، من خلال إدراج العنف الجنسي والجنساني كمعيار للإدراج في قوائم الجزاءات محددة الأهداف في جميع النظم ذات الصلة. ونكرر أيضاً دعوتنا إلى جميع الدول والأطراف الفاعلة الامتثال لقرارات حظر الأسلحة القائمة التي فرضها المجلس بغية الحد من توافر الأسلحة وإمكانية الحصول عليها.

فالنساء والفتيات لا يقتصر مآلهن على مجرد ضحايا للعنف أو ناجيات منه، فهن أكثر بكثير من ذلك. إنهن بانيات سلام ومستجيبات في الخطوط الأمامية، ولهن دور حاسم في توفير الخدمات التي تشتد حاجة النساء والفتيات إليها في حالات النزاع أو ما بعد النزاع. ولذلك،

من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ينطوي على أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة. ولا ينفك نقلها غير المشروع وإساءة استخدامها، ولا سيما سهولة الحصول عليها، يوجب النزاع المسلح والعنف وأعمال الجريمة والإرهاب. ونشاهد ذلك في عدة حالات مدرجة في جدول أعمال المجلس، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار والسودان وهايتي. ونستكر بأشد العبارات جميع أعمال العنف الجنسي في جميع الحالات، بما في ذلك إسرائيل وفلسطين، وندعو إلى التحقيق فيها.

ولمواجهة ذلك، يتعين تكثيف جهودنا المشتركة. وأود أن أبدي الملاحظات التالية.

يجب على الدول تعزيز السلطات الوطنية والتشريعات واللوائح والإجراءات الإدارية المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها ونقلها. وذلك أمر لا مناص منه لكفالة الامتثال للمعايير الدولية، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة؛ وبروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية؛ وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب بذل جهود خاصة لمنع تسريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها إلى مناطق النزاع وما بعد انتهاء النزاع، حيث يستشري العنف الجنسي المرتبط بالنزاع على نطاق واسع.

ثانياً، يجب ألا نعمل بمعزل عن الجهات الأخرى. فللخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن صلة وطيدة بالتصدي لانتشار الأسلحة. ولعل من أبرز السبل لتكاملها إدماج أحكام من المواد ذات الصلة من معاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من الوثائق المتصلة في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، واعتماد نهج مراعي للمنظور الجنساني في السياسات الوطنية المعنية بتحديد الأسلحة.

ثالثاً، تواجه النساء قصوراً فادحاً في تمثيلهن في المناقشات الدولية بشأن مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومع ذلك، فإن آراءهن لا غنى عنها في سبيل صياغة سياسات واستراتيجيات مراعية للمنظور الجنساني ولمنع إساءة استخدام الأسلحة في جميع أشكال

إلى غزة يخضع لقيود، ولسبب ما، لا تعباً بعض البلدان بالذهاب إلى غزة لقف بنفسها على الحالة فيما يتعلق بالجرائم المختلفة، بما في ذلك الجرائم الجنسية. وبالتالي، فإن التقرير مرآة مشوهة. فهو لا يساعدنا بأي حال من الأحوال على مكافحة الجرائم الجنسية، في حين أن هذه المعركة مهمة بالفعل ولا بد فعلاً من خوضها. ولكن ليس بهذه الطريقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين أولاً، تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ستدفع الأضواء الواجهة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد سامبايو (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): تشكر البرتغال مالطة على عقد هذه المناقشة الهامة جداً والحسنة التوقيت. ونشكر أيضاً مقدمات الإحاطات على عروضهن ونشكر الممثلة الخاصة على كل ما قامت به من عمل. ونقدّر تقديراً عالياً الأفكار والشهادات التي استمعنا إليها اليوم من السيدة أحمداي والسيدة غوريرا.

كما لوحظ في التقرير الأخير للأمين العام (S/2024/292)، فقد عرّضت التوترات الجيوسياسية المتزايدة وتصاعد النزاعات المسلحة المدنيين لمستويات أعلى من العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وما فتئت النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بالعنف الجنسي ويستمر إسكات أصواتهن أو تغييبها في مننديات صنع القرار الرئيسية بشأن مسائل السلام والأمن.

وتدين البرتغال بشدة استخدام الدول والجهات من غير الدول العنف الجنسي أسلوباً من أساليب الحرب والتعذيب والإرهاب في النزاعات المسلحة. ونعارض جميع أشكال العنف ضد المرأة.

ويؤدي انتشار الأسلحة واتجار الجماعات المسلحة وجماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية غير المشروع بها إلى تفاقم العنف والقمع وسوء المعاملة، وخاصة ضد النساء وأبناء الفئات

فإننا نؤيد بقوة آرائهن الميدانية. ندعو إلى إجراء مشاورات مع النساء والمنظمات التي تقودها نساء، وندين أي محاولة لترهيبهن وتكميم أصواتهن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت مني السفارة توماس - غرينفيلد من فوراً توجيه شكر خاص إلى مقدمة الإحاطة، ممثلة المجتمع المدني، السيدة أحمداي، على عملها المهم جداً في السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): يبدو أن مناقشتنا اليوم كانت مفيدة جداً في مساعدتنا على دقة تحديد السبل التي تُستخدم للأسف في الأمم المتحدة لتسييس هذا الموضوع المهم وتقديره من خلال مرآة مشوهة.

وطوال المناقشة، سمعنا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعترفان، على سبيل المثال، بأنهما تجريان شكلاً من أشكال التحقيقات في الجرائم الجنسية المرتكبة على أراضي أوكرانيا. وغني عن البيان إن الجميع يعلم أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ليستا منظمة محايدة. إن لديهما مصالحهما السياسية الخاصة في أوكرانيا. لذلك، فإن نوعية النتائج التي ستحصلان عليها عند إجراء تلك التحقيقات واضحة. إنهما غير مهتمتين بالجرائم التي ارتكبتها أوكرانيا والقوات المسلحة الأوكرانية.

ومن ثم تقدم المعلومات التي تجمعانها إلى ما يسمى ببعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. وتخضع بعثة الرصد تلك لسيطرة كيف بالكامل. إن رئيس البعثة ببساطة يهاب قول أي شيء قد لا يرضي كيف. وعقب ذلك، تدرج تلك المعلومات في التقرير الذي تعده السيدة براميل باتن، ذلك هو المشهد كما نراه. وعلى سبيل المثال، إن الوصول

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مالطة على عقد هذه الجلسة الهامة. ونقدر تركيز المناقشة على عنصر الوقاية وتشديدها بوجه خاص على تحديد الأسلحة ووقف استخدامها العسكري ونزع السلاح. وأشكر مقدمات الإحاطات أيضا على إسهامهن القيم.

يشعر وفدي بقلق عميق إزاء النتائج الواردة في تقرير الأمين العام (S/2024/292) التي تشير إلى استمرار استخدام العنف الجنسي أسلوبا من أساليب الحرب وتزايد بسبب انتشار النزاعات في مناطق مختلفة.

ولا تقتصر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، على المناقشات المتعلقة بمشاركة المرأة في جميع مراحل إحلال السلام وتمكين المجتمع المدني. ويتعلق الأمر بإسماح أصوات النساء وضحايا العنف ومختلف أشكال الفظائع، فضلا عن تحقيق العدالة من خلال إرساء المساءلة وضمانها وإنهاء الإفلات من العقاب على هذا العنف وهذه الفظائع. وينبغي أن تعالج الجهود المبذولة الأسباب الجذرية للنزاع معالجة كلية وأن تركز على منع نشوب النزاعات، مع مراعاة التامة للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإنمائية.

وعلى الرغم من مشاركة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين على مدى سنوات في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا يزال المجتمع الدولي عاجزا عن منع نشوب النزاعات أو وقفها أو منع العنف ضد النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح. كما أنه غير قادر على دعم حقوق المرأة في هذه الظروف، ولا سيما النساء والفتيات الخاضعات للاحتلال الأجنبي. ومن الأمثلة على ذلك النساء الفلسطينيات اللائي يتعرضن حاليا بشكل غير متناسب للعنف، بل للإبادة، في حرب الإبادة الجماعية العدوانية الحالية التي تشنها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على غزة. هذا بالإضافة إلى الفظائع والانتهاكات المنهجية التي طال أمدها لحقوق المرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية.

الضعيفة. ونحتاج إلى اتباع نهج يركز على الناجين عند التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وهذا يعني ضمان الحصول على الدعم الطبي والنفسي والقانوني.

ولكننا بحاجة، أولا وقبل كل شيء، إلى منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ويتطلب ذلك نهجا متعدد الأوجه يجب أن يشمل وقف الاستخدام العسكري للأسلحة وتحديد الأسلحة المراعي للمنظور الجنساني وتمكين جميع النساء والفتيات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون هذه الحتمية المتمثلة في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع جزءا لا يتجزأ من الجيل الجديد من الاستراتيجيات الوطنية المعنية بمنع نشوب النزاعات، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في خطته الجديدة للسلام التي جاءت في الوقت المناسب.

وإذ نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، نذكر بأهميته في إبراز أثر النزاع المسلح على المرأة والتشديد على الأهمية الحاسمة لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها.

وفي إطار الأمم المتحدة، يجب أن نعق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ونعززها بإدماج المؤشرات والتحليلات والتدابير التي تراعي اعتبارات الجنسين في سياسات نزع السلاح وبضمان مشاركة المرأة في مبادرات بناء السلام وبدعم الأدوار القيادية للمرأة في المجتمع المدني والمنظمات الشعبية.

وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت البرتغال خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن يجري إعداد النسخة الرابعة منها وأدمجت منظورا جنسانيا في القوات المسلحة البرتغالية.

في الختام، نؤكد من جديد التزامنا القوي بتعزيز الأمن والسلام المستدام والمساواة بين الجنسين، وبالتالي منع نشوب النزاعات وضمان تمتع جميع النساء والفتيات بحقوق الإنسان على قدم المساواة وبشكل كامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

الحرب الحالية المستعرة في البلد، وخاصة مع تقارير الأمم المتحدة التي تتضمن أدلة على ارتكاب أعمال عنف جنسي في إقليم دارفور، كما سمعنا اليوم أيضا. وتدين مصر هذه الفظائع وتدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، واحترام سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه، والحفاظ على مؤسسات الدولة، واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتزام الجهات الخارجية بالامتناع عن التدخل في شؤون السودان، بسبل من بينها نقل الأسلحة إلى قوات الدعم السريع وغيرها من الجماعات المسلحة التي توجج النزاع، والعودة إلى عملية سياسية يقودها ويتولى زمامها السودان. ولا تزال مصر ملتزمة بتحقيق تلك الغايات من خلال المشاركة والتعاون والتنسيق المستمرين مع الأمم المتحدة والدول المجاورة والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليمن.

السيدة المشهري (اليمن): السيد الرئيس، اسمحو لي في البداية أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام، كما أود شكر مقدمي الإحاطات.

يعد العنف الجنسي انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان. واستخدامه في سياق النزاعات يعد من أشد الجرائم التي تهدد المجتمعات، ليس فقط لتأثيرها على الحريات العامة، بل أيضا لتأثيره السلبي على تماسك المجتمع وانتهاكه للأمن والاستقرار في جميع جوانب الحياة - الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مؤثرا بشكل مباشر على النسيج الأسري.

اتخذ مجلس القيادة الرئاسي منذ توليه مهامه قرارات هامة لتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة اليمنية، فقد تم تعيين ثمانية منهن في اللجان الداعمة للمجلس لتقديم الخبرة والدعم الفني وتهيئة الظروف الملائمة للتوصل إلى السلام المستدام، وتعيين أول امرأة كعضو في مجلس القضاء الأعلى، وثمانى قاضيات في المحكمة العليا، إلى جانب تعيين 271 امرأة في السلك القضائي بينهن 37 بمنصب محامية عامة.

وقامت الحكومة اليمنية بإعداد خطة وطنية للمرأة والسلام والأمن، بالشراكة مع الجهات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني بهدف

وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي عن تقديره للفرع المضاف حديثا عن إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وقد طال انتظار هذه الإضافة لأن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، ظل يغض الطرف لسنوات عن ادعاءات العنف المبلغ عنها، بما في ذلك العنف الجنسي وغيره من الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الفلسطينيين.

ونحيط علما بالزيارة الرسمية التي قامت بها السيدة براميل باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وفيما يتعلق بهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، أقتبس من التقرير ما يلي:

”ولم تستخلص البعثة، التي لم تكن ذات طابع تحقيقي ونظرا لمدتها المحدودة، استنتاجات بشأن إسناده إلى جماعات مسلحة محددة أو تحديد مدى انتشار حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع أثناء هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر وبعدها. ويتطلب اتخاذ قرار من هذا القبيل إجراء تحقيق كامل.“

ومن الصعب إجراء هذا التحقيق بينما تستمر الحرب ويتعرض المدنيون للقصف وتهاجم إسرائيل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني مع الإفلات للأسف من العقاب.

أما فيما يتعلق بالحالة في الضفة الغربية، فإن وفد بلدي يؤيد دعوة الأمين العام حكومة إسرائيل إلى أن تمنح، دون مزيد من التأخير، إمكانية الوصول لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لإجراء تحقيق كامل في جميع الانتهاكات المزعومة، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، لضمان العدالة والمساءلة.

ولا تزال مصر ملتزمة بالجهود الرامية إلى إنهاء الحرب العدوانية الحالية على غزة وتدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وإنهاء محنة الفلسطينيين ومحاسبة إسرائيل باعتبارها مرتكبة الاعتداءات وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ويشعر وفد بلدي بالجزع بنفس القدر إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب فظائع في السودان، بما في ذلك العنف الجنسي، في أعقاب

اليمنية، ولم يكن أحد يتصور حجم هذا التلوث العشوائي وعواقبه في أماكن تستهدف المدنيين بمن في ذلك النساء والأطفال، ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، خلال الخمس سنوات الماضية، يُقتل أو يصاب طفل كل ثلاثة أيام في المتوسط بسبب الانفجارات الناجمة عن مخلفات الحرب والألغام الأرضية. وعليه يتعين على المجتمع الدولي ومجلسكم الموقر إدانة الممارسات الوحشية التي تهدد النسيج الاجتماعي والأمن والاستقرار في اليمن وعدم التسامح مع مرتكبيها.

لا يمكن إغفال ما تتعرض له النساء الفلسطينيات وحقوقهن من الانتهاكات المستمرة والمروعة من قبل الاحتلال الإسرائيلي حيث أصبح الآلاف منهن ضحايا لجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وعدوانه الغاشم على الشعب الفلسطيني بما في ذلك على قطاع غزة. وعلى المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر التحرك الفوري من أجل الوقف الفوري لإطلاق النار ووقف هذه الاعتداءات والانتهاكات الجسيمة في حق النساء والفتيات والأطفال التي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ختاماً، إن تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة العنف الجنسي - المرتبط بالنزاعات خطوة أساسية لتحقيق تغيير فعال ومستدام للنساء والفتيات. يتمثل ذلك في تبادل المعلومات والخبرات، وتوفير الدعم الفني والمالي للخطط الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن للدول التي تعاني من الصراعات أو ما بعد الصراع بهدف الوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والاستجابة له.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): تشكر غواتيمالا حكومة جمهورية مالطة ونائب رئيس وزرائها على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة، وتشكر الممثلة الخاصة للأمين العام وسفيرة النوايا الحسنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وممثلة المجتمع المدني على إحاطاتهن الهامة.

من الضروري أن ندرك أن العنف الجنسي في النزاعات ليس مجرد نتيجة ثانوية حتمية للحرب، بل هو أسلوب من أساليب الحرب

حماية المرأة أثناء وبعد النزاعات وتعزيز مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتولي الحكومة اليمنية أهمية كبيرة لمكافحة جرائم العنف الجنسي - من خلال تعزيز قدرات آليات المراقبة والإبلاغ والإنصاف، بالإضافة إلى تقديم الدعم لضحايا العنف الجنسي - كما يتم تقديم الدعم القانوني من خلال فروع اتحاد نساء اليمن في عدد من المحافظات، وتوفير وتقديم كافة التسهيلات وتذليل الصعوبات للجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك للقيام بعملها كآلية وطنية مستقلة، وأصدر مجلس القيادة الرئاسي توجيهات للحكومة بالتعاون الكامل مع هذه اللجنة وتسهيل عملها والعمل بالتوصيات الصادرة في تقاريرها بما يساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

تواصل الميليشيات الحوثية الإرهابية الانتهاكات المتعددة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والتي وردت في التقارير الوطنية وتلك التقارير الصادرة عن الجهات الدولية المعنية بحقوق الإنسان كما تمت الإشارة إلى جملة من الانتهاكات في تقارير فريق الخبراء المعني باليمن وتقدير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع لهذا العام. وقد استغلت هذه الميليشيات الإرهابية مكانة المرأة وما تمثله في المجتمع اليمني، مرتكبة العديد من الانتهاكات ضد النساء والفتيات وحرمانهن من حقوقهن السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وانتهاكات الخطف والاحتجاز في سجون ومعقلات سرية وما يتعرضن له من اغتصاب جنسي وتعذيب جسدي ونفسي - بما في ذلك التهديد بتشويه سمعتهن أخلاقياً وابتزاز أهالي الضحايا، بسبب الانتماء السياسي أو الحقوقي أو المشاركة في منظمات المجتمع المدني، فما زالت تقبع في سجون هذه الميليشيات العديد من النساء من بينهن انتصار الحمادي وفاطمة العرولي، اللتان صدر بحقهما أحكام قاسية وغير مبررة، تشمل الإعدام والسجن.

قامت الميليشيات الحوثية بزراعة الملايين من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة على جنبات الطرق ومحيط آبار المياه وفي المدارس والمزارع ومناطق رعي الماشية، مما جعل العديد من الأحياء السكنية غير صالحة للسكن أو خطيرة للغاية في عدد من المحافظات

وعلاوة على ذلك، تسلم خطة نزع السلاح بأن من شأن انتشار الأسلحة وتحويل وجهتها وإساءة استخدامها التمكين من ارتكاب أعمال إرهابية وانتهاكات لحقوق الإنسان وأعمال عنف جنساني. ولذلك، فإن تدابير التجريد من السلاح ونزع السلاح وتحديد الأسلحة يمكن أن تحد من احتمال ارتكاب العنف الجنسي ضد المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات.

ومن المهم التذكير بالدور الحيوي للحوار والدبلوماسية بوصفهما عنصرين حاسمين في تعزيز التسوية السلمية للنزاعات. ويجب أن نعزز الدعم لضحايا العنف الجنسي من خلال توفير الرعاية الصحية التي يسهل الحصول عليها والتي تراعي الاعتبارات الثقافية والمشورة النفسية والمساعدة القانونية وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي. ومن مسؤوليتنا إزالة جميع الحواجز التي تزيد من صعوبة تعزيز الدور الذي تؤديه المرأة في عمليات صنع القرار في مجالات منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام. وأكرر مرة أخرى التزام غواتيمالا بمواصلة التنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000) والقرارات ذات الصلة، وهو ما يمثل أحد الأسباب الرئيسية لترشحنا لعضوية مجلس الأمن للفترة 2031-2032.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، أعترزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

علقت الجلسة الساعة 13/05.

وانتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني يجب إدانته بشكل لا لبس فيه. وعند معالجة هذه المسألة، يجب أن نتبع نهجاً كلياً يعترف بضرورة العمل على الوقاية وحماية الضحايا ومساءلة الجناة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إشراك الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة، ومن خلال تعزيز القوانين وآليات المساءلة، وضمان مشاركة المرأة مشاركة فعالة في عمليات السلام، وتعزيز التنقيف والتوعية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين منذ سن مبكرة.

إن خطط العمل الوطنية نتيجة حاسمة للقرار 1325 (2000)، حيث تكفل قدرة الدول على تنفيذ التزاماتها بدعم من المجتمع المدني، وبالتالي الاستجابة لاحتياجات وأولويات البلدان المتضررة حالياً من النزاع أو التي هي في حالات ما بعد النزاع. ويحث القرار 1820 (2008) أطراف النزاع المسلح، بما في ذلك الجهات من غير الدول، على حماية المدنيين من العنف الجنسي ويدعو لجنة بناء السلام إلى تحليل أثر العنف الجنسي المتصل بالنزاع على التعافي المبكر وبناء السلام في الأجل الطويل.

إن حالات النزاع، مقترنة بالمشاكل الإضافية المتمثلة في الضعف المؤسسي والإفلات من العقاب وانتشار الأسلحة، تؤدي إلى تفاقم مخاطر العنف الجنساني والجنسي بشدة على الصعيد العالمي. وتهدف الخطة الجديدة للسلام إلى تشجيع إجراء تخفيضات في الإنفاق العسكري وعلى الحد من تأثير الأسلحة على النساء والرجال والأطفال.